جامعة يحـي فـــارس المديـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

الموضوع:

دور التدفقات النقدية في تحسين اتخاذ القرار المالي دراسة حالة للمؤسسة الكهرباء والغاز بالمدية للفترة (2021_2019)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذة

منير عطيش: – قاسيمي حورية

أعضاء اللجنة المناقشة التالية

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الاصلية	الصفة
1–رضوان باصور	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	رئيسا
2–د. قاسيمي حورية	أستاذة محاضرة ب	جامعة المدية	ممتحنا
3–د. جعفري جمال	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	عضوا

السنة الجامعية: 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه سبحانك لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثبتنا على نفسك

خلقت فأبدعت، وأعطيت فأفضت، فلا حصر لنعمك ولا حدود لفضلك، وصلى الله وسلم على أشرف عبادك وأكمل خلقك خاتم المرسلين ومعلم المعلمين نبينا ورسولنا محمد بن عبد الله

أما بعد أتقد بعملي المتواضع هذا إلى كل العائلة الكريمة ساندني لإتمام مشواري الدراسي

إلى ملاكي الحارس أمي وقدوتي في الحياة وصديق دربي أبي

إلى نصفي الثاني أخي (يحي وعبد القادر)

إلى أميراتي أخواتي (منال وحورية)

إلى أساتذتي صناع الغد إلى دكاترتي الأفاضل،إلى أصدقائي الذين لم يبخلوا علي بالنصح والإرشاد وكانوا خير سند لي في كل خطوة أخطوها وأخص بالذكر كل نفس طيبة كانت بالأمس جوارنا ورفقتنا .

إلى قسم إدارة مالية وجميع دفعة التخرج 2023 جامعة يحي فارس – المدية –كما لا أنسى شكر وتقدير الأستاذة المشرفة (قاسيمي حورية)على فضلها وإرشاداتها العلمية لإنجاز هذا العمل

وإلى كل من كان له اثر على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

نحمد الله تعالى ونشكره على نعمه وعونه. ونصلي نسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وعلى أله وصحبه أجمعين .

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة نخص بالذكر الأستاذة المشرفة **" قاسيمي حورية "**على إرشاداتها ونصائحها وتوجيهاتها العلمية والتي من خلالها وبعون الله تعالى تم إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى كافة عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز بولاية المدية على حسن استقبالهم وعلى إمداد يد العون للحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بموضوع الدراسة.

كما لا يفوتني أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد فشكرا لكم جميعا.

الملخص:

تهدف هذه الدارسة إلى إظهار دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية، ولدارسة كل متغير على حدا في الجانب النظري، وبدارسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز خلال فترة (2019 _2021)، حيث قمنا بتحليل الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة باستخدام مجموعة نسب والمؤشرات المالية وطريقة أخرى رياضية، قد لخصت ان المؤسسة لها مستوى من الأمان يمكن أن تستثمره، وهذا ما يدل على نسبة عائد على الموجودات مما يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية.

-الكلمات المفتاحية:

اتخاذ القرارات المالية، إدارة التدفقات النقدية، قرار التمويل، قرار الاستثمار.

:Résumé

Cette étude vise à montrer le rôle de la liste des flux de trésorerie dans la prise de décisions financières, et à étudier chaque variable séparément dans l'aspect théorique, et avec une étude de terrain à la Fondation Sonelgaz durant la période (2021-2019)

Lorsque nous avons analysé les documents fournis par l'institution à l'aide d'un ensemble de ratios et d'indicateurs financiers et d'une autre méthode mathématique, qui résument que l'institution a un niveau de sécurité qu'elle peut investir, et cela indique un pourcentage de rendement des actifs, qui reflète la .capacité de l'établissement à réaliser des flux de trésorerie opérationnels

:les mots clés-

Trésorerie n prise de décisions financières, gestion des flux de trésorerie, .décision de financement, décision d'investissement

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
مستخلص	–
فهرس المحتويات	I
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	IV
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: نظرة عامة حول إدارة التدفقات النقدية	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النقدية	03
المطلب الأول: مفهوم الإدارة النقدية	03
المطلب الثاني: أسس الإدارة النقدية	03
المطلب الثالث: أهداف الإدارة النقدية	05
المبحث الثاني: ماهية قائمة التدفقات النقدية	06
المطلب الأول: نشأة قائمة التدفقات النقدية	06
المطلب الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية	09
المطلب الثالث: أهمية قائمة التدفقات النقدية	10
المبحث الثالث: إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية	12
المطلب الأول: مكونات قائمة التدفقات النقدية	12
المطلب الثاني: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية	14
المطلب الثالث: مؤشرات تحليل قائمة التدفقات النقدية	30
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: أساليب تحليل النقدية وعلاقتها باتخاذ القرارات المالية	

تمهيد	38
المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرار	39
المطلب الأول: مفهوم القرار	39
المطلب الثاني: أنواع عمليات اتخاذ القرار	40
المطلب الثالث: مراحل عمليات اتخاذ القرار	43
المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية	45
المطلب الأول: مفهوم القرار المالي	45
المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية	46
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات المالية ومعايير اتخاذ القرار المالي	54
المبحث الثالث: تحليل التدفقات النقدية وإدارتها	66
المطلب الأول: نسب السيولة كأسلوب للإدارة النقدية	66
المطلب الثاني: موازنة النقدية كأسلوب للإدارة النقدية	68
المطلب الثالث: تحليل مؤشرات التوازن كأسلوب للإدارة النقدية	69
خلاصة الفصل الثاني	73
الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة سونلغاز بالمدية	
تمهيد	75
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز	76
المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز	76
المطلب الثاني: أهداف ومهام مؤسسة سونلغاز	77
المطلب الثالث: تعريف بوحدة التوزيع بالمدية وهيكلها التنظيمي	78
المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية لاتخاذ قرارات مالية	83
المطلب الأول: عرض قوائم مالية (2019-2021)	83
المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية باستخدام النسب المالية	89
المطلب الثالث: دراسة الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن	94

المالي	
المبحث الثالث: دور مؤشرات إدارة التدفقات النقدية في اتخاذ القرار المالي وتحسينه	99
المطلب الأول: عرض عناصر أنشطة إدارة التدفقات المالية	99
المطلب الثاني: دور إدارة التدفقات النقدية في تحسين اتخاذ القرار المالي من خلال مؤشرات قائمة التدفقات النقدية	103
المطلب الثالث: عرض جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة (2019-2021)	105
خلاصة الفصل الثالث	113
الخاتمة	114
قائمة المراجع	118
الملاحق	125

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	مقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي	8
1.2	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية	17
1.3	صافي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية	22
1.4	نموذج لشكل عرض قسم النشاط التمويلي من قائمة التدفقات النقدية	23
1.5	التصنيفات البديلة المقبولة للفوائد والأرباح المدفوعة والمقبوض بحسب معيار المحاسبي السابع	24
1.6	بيان التدفقات النقدية بطريقة مباشرة	27
1.7	بيان التدفقات النقدية بطريقة غير مباشرة	28
2.1	معيار فترة الاسترداد	61
2.2	معيار معدل العائد المحاسبي	62
2.3	معيار صافي القيمة الحالية	63
2.4	معيار معدل العائد الداخلي	64
2.5	اتخاذ القرارات في حالة المخاطرة وعدم التأكد	65
3.1	تحليل الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز لسنة (2019-2021)	83
3.2	الميزانية المالية المختصرة	85
3.3	ميزانية مالية الخصوم	86
3.4	ميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم	88
3.5	نسبة السيولة خلال فترة (2019-2021)	89
3.6	عرض الميزانية الوظيفية للمؤسسة	92
3.7	حساب رأس مال العامل الصافي الإجمالي	94
3.8	احتياج رأس مال العامل	95
3.9	الخزينة الصافية	96

3.10	جدول التدفقات النقدية المتعلق بالأنشطة التشغيلية	99
3.11	جدول تطور التدفقات النقدية المتعلق بالأنشطة الاستثمارية	101
3.12	تطور التدفقات النقدية المتعلق بالأنشطة التمويلية	102
3.13	نسبة كفاية التدفقات النقدية	104
3.14	مؤشر النقدية التشغيلية	105
3.15	جدول حساب النتائج	106
3.16	نسبة التدفق النقدي التشغيلي	109
3.17	نسبة التغطية النقدية	110
3.18	التدفقات النقدية الخارجة عن أنشطة الاستثمار والتمويل	111
3.19	العائد من الأصول من التدفق النقدي	112

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	التدفقات الداخلة والخارجة المصنفة على أساس الأنشطة	14
2.1	مصادر التمويل	49
3.1	الهيكل التنظيمي لوحدة التوزيع بالمدية	79
3.2	الهيكل التنظيمي لقسم مالية ومحاسبة	82
3.3	تطور رأس مال العامل الصافي الإجمالي	97
3.4	تطور الخزينة الصافية	98

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	جانب الأصول من الميزانية خلال (2019-2021)	128_126
2	جانب الخصوم من الميزانية (2019-2021)	137_135
3	جدول حساب النتائج (2019-2021)	134_132
4	جدول الخزينة للأنشطة الثلاث (2019-2021)	134_129

المقدمة

مقدمة:

فرضت الحياة المعاصرة على الوحدات الاقتصادية المختلفة تحديات كبيرة ترتبط ببقاء هذه الوحدات واستمرارها، وبالتالي نموها وازدهارها كما أن تزايد الظروف غير المستقرة فرض عليها التفكير الجدي لإيجاد السبل الكفيلة لتقييم أدائها والوقوف على عوامل القوة والضعف تلك المؤسسات حتى يتم اتخاذ القرارات اللازمة، وقد كان تحليل التدفقات النقدية هو أحد هذه السبل كونه يساهم في تحديد ومعالجة نقاط الضعف والقوة من خلال مجموعة مؤشرات التي تظهر أهميتها من خلال تحكمها في تسيير الخزينة، تعاني المؤسسات الاقتصادية خلل تسيير جدول خزينتها بسب إهمالها للجانب النقدي وترك المجال مفتوحا للعشوائية في تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، وعدم أخذ بعين الاعتبار إعداد التنبؤات النقدية الدقيقة في المدى القصير لمقابلة الاحتياجات النقدية المختلفة ، الشيء الذي جعلها تواجه خطر انقطاع الدفع وتقع في عسر مالي حقيقي يهدم كيانها و استمراريتها ، إن عدم اهتمام بالتسيير الفعال للخزينة يترتب عنه أثار عكسية للمؤسسة ،خاصة قدراتها على الوفاء بالتزاماتها ، لأن التحكم في جدول الخزينة له مكانة هامة في اتخاذ القرارات المالية مع تفويتها لفرص استثمار الفوائض النقدية في مجالات تدر عليها أرباح إضافية ، لذا يشترط على المسير أن يكون قادر على معرفة، كل التغيرات المالية في أن حدوثها ، ومتابعة مختلف الوضعيات الممكنة ، ومراقبة كل العمليات لمعرفة أسباب الفائض والعجز الناتج في ميزانية جدول خزينتها حتى يتم تسيير السيولة بشكل أمثل لاتخاذ القرارات المالية السليمة ، حيث نجد أن هذه القرارات المالية تعد من بين القرارات المهمة في الإدارة ، ونظرا لأهمية هذه القرارات التي لا يمكن أن تتخذ دون توفر المعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة لهذا تعتبر الخزينة هي المرجع الأساسي التي تعطي معلومات واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

الإشكالية: بناءا على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية:

هو دور إدارة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الجزئية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما هي خطوات عملية اتخاذ القرار؟
- كيف تساهم مؤشرات إدارة التدفقات النقدية في تحسين عملية القرار المالي؟

-فرضيات الدراسة:

يمكن ذكر أهم الفرضيات التي يستند إليها هذا البحث في العناصر التالية:

-تقدم قائمة تدفقات النقدية معلومات ذات خصائص نوعية تساعد في تقييم السيولة وربحية المؤسسة.

-اتخاذ القرار هو اختيار أفضل البدائل لحل مشكلة ما.

-تساهم قائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على المؤشرات المالية في تحسين اتخاذ قرارات مالية في شركة سونلغاز فرع المدية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في إظهار دور الإدارة النقدية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية والتعرف على طرق إدارة الخزينة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن حصر أهمها فيما يلي:

-التعرف على الإطار النظري لإدارة النقدية

– تحليل التدفقات النقدية بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

–قياس نسب السيولة لدى مؤسسة سونلغاز بالدية لفترة (2022 – 2023)

–الإطار الزماني والمكاني:

بالنسبة للإطار المكاني فلقد اخترنا هذه الدراسة على مستوى مؤسسة سونلغاز الكائن مقرها بالمدية، وأما بالنسبة للإطار الزماني فقد شملت هذه الدراسة الفترة الممتدة بين سنتي 2022–2023

–دوافع اختيار الموضوع:

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع إدارة التدفقات النقدية في المؤسسة الاقتصادية
- الاهتمام بموضوع اتخاذ القرارات المالية والبحث فيه
- معرفة كيفية تسيير الخزينة المؤسسة

–منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات والتحليل الشامل لمختلف العناصر فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للدراسة النظرية، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا منهج دراسة الحالة القائم على تحليل الخزينة للمؤسسة محل الدراسة.

–الدراسات السابقة:

1_ دراسة بعنوان **الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة** : دراسة حالة مطاحن الحضنة المسيلة ،للطالب بوخلوة باديس، 2013، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية مؤسسة جامعة المسيلة ، حيث تم طرح الإشكالية التالية ما هو دور الخزينة النقدية على الأداء المالي ،وهدفت هذه الدراسة الى بيان أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي ورفع الكفاءة في

تسيير الخزينة بالاعتماد على النماذج الرياضية التي تحقق الأمثلة في تسير الخزينة ، الى جانب الوقوف على المشاكل والأسباب التي تحول دون التحكم في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة و الاستخدام الأمثل للموارد المالية بها يضمن لها الربحية والأمان ،وقد توصلت الدراسة أن جدول تدفقات الخزينة يعتبر أداة هامة تبين كيفية تشكل الخزينة.

2_ دراسة بعنوان: **إدارة التدفقات النقدية باستخدام نموذج ميلر وأور دراسة حالة مؤسسة اسمنت تبسة،** لطالب باهي نوال ،2018، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص الإدارة المالية، جامعة تبسة، تم طرح الإشكالية التالية هل تحقق قرارات تمويل باستخدام نموذج ميلر وأور على السيولة.

وهدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء حول أهمية نموذج ميلر وأور في إدارة التدفقات النقدية وذلك من خلال البحث في مزايا التي تجنيها المؤسسات لاحتفاظها بحجم مناسب من النقد ،بالإضافة الى اسقاط هذا النموذج على الواقع العملي لتحديد الحجم الأمثل من النقد الواجب الاحتفاظ به من قبل مؤسسة اسمنت تبسة ،وقد تم التوصل من خلال هذه الدارسة الى انه يمكن لمؤسسة تبسة أن تحقق أفضل قرارات التمويل والتوظيف من خلال استخدمها لنموذج ميلر وأور والذي يمكنها من تحقيق مردودية عالية بسبب توظيف الفوائض النقدية تجنبا لتكاليف الفرصة الضائعة من جهة ،وتجنبا مخاطر السيولة من جهة أخرى.

3- دراسة بعنوان **:دور إدارة التدفقات في اتخاذ القرارات المالية دارسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر _قالمة خلال الفترة 2018_2020،** للطالب طحلي أنيس ، مناصريه ناجي ،سنة جامعية 2021_2022، مذكرة لنيل شهادة ماستر العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسات ،مكان دارسة جامعة 8ماي 1945قالمة ، حيث تم طرح الإشكالية التالية والتي نصت على ما هو دور إدارة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة الاقتصادية ، وتم فرض الفرضية التالية إدارة التدفقات النقدية هي استخدام أدوات التحليل المالي ونماذج لتحديد مستوى الأمثل لسيولة ،تم استخدام منهج

وصفي التحليل لدراسة ، أما جانب تطبيقي منهج دارسة حالة القائم على التحليل قوائم مالية وتم التوصل الى النتائج التالية :إدارة التدفقات النقدية هي تسيير ومراقبة كل التدفقات المؤسسة وتم التوافق مع نتائج دراستنا من خلال عناصر التالية تعتبر الخزينة وسيلة لتحديد الاحتياجات وحسن تسيير يدعم القرارات المالية .

-صعوبات الدراسة:

خلال تحضير هذا البحث المتواضع فقد واجهتنا جملة من الصعوبات ولعل أهمها:

- صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالجانب التطبيقي.
- صعوبة الحصول على قائمة التدفقات النقدية اليومية.
- قلة المراجع في الجانب المتعلق بإدارة التدفقات النقدية.

-هيكل الدراسة:

قصد تحقيق جملة الأهداف السالفة الذكر: فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول جاء تحت عنوان: **الإطار المفاهيم حول إدارة التدفقات النقدية**

والذي تطرقنا فيه إلى مفاهيم أساسية للإدارة النقدية وقائمة التدفقات النقدية، كذلك تم التطرق الى مكونات قائمة التدفقات النقدية.

أما الفصل الثاني فقد تمت عنونته: **بمفاهيم حول القرار المالي في المؤسسة**

حيث تضمن أساليب تحليل النقدية وماهية القرار، كذلك القرارات المالية، وبالنسبة إلى الفصل الثالث الذي خصص للجانب متعلق بدراسة **حالة مؤسسة سونلغاز بالمدية،** حيث قمنا بتقديم المؤسسة محل الدراسة مع التطرق إلى تحليل التدفقات النقدية خلال الفترة الممتدة

بين 2018 و2022 وماهي القرارات المالية متخذة من طرف المؤسسة التي هي محل الدارسة.

الفصل الأول:

نظرة عامة حول إدارة التدفقات النقدية

تمهيد:

تعتبر إدارة النقدية وقائمة التدفقات النقدية جزء أساسيا من سلامة واستمرار الأعمال خاصة خلال الفترات الصعبة، وينبغي على المؤسسات اعتماد استراتيجيات للحفاظ على الكفاءة التشغيلية وإدارة رأس المال بشكل فعال.

فالإدارة النقدية تعتبر المحرك الأساسي للمؤسسة وخط الدفاع الأول الذي يعتمد عليه المؤسسة في مواجهة التزاماتها واستمرار نشاطها فبدون توفرها تصبح المؤسسة في موقف صعب قد يتسبب في توقف نشاطها وحدوث خسائر كبيرة في حين تعرف قائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة حيث تقوم بتزويد مستخدمي البيانات الحسابية بمعلومات عن النقدية ومن هنا يتم إبراز المصطلح قائمة التدفقات النقدية الذي سنتطرق له وفي هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث الأتية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول إدارة النقدية

المبحث الثاني: نشأة ومفهوم قائمة التدفقات النقدية

المبحث الثالث: إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول إدارة النقدية

المطلب الأول: مفهوم إدارة النقدية

ادارة النقدية هي عملية إدارة الموجودات السائلة للمؤسسة وتشمل الموجودات السائلة النقد والموجودات التي يسهل تحويلها النقد كالأوراق المالية ذات القابلية للتسويق العاجل.[1]

ومصطلح **النقدية اقتصاديا**، يشمل كل من العملات، حساب التوفير الودائع لدى البنوك والشيكات غير المسحوبة، ومع ذلك فالمدير والماليون يستخدمون مصطلح النقدية لتشمل الأوراق المالية قصيرة الأجل التي يشار إليها على أنها تشبه نقدية وتشمل على سندات الخزينة شهادات الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء.[2]

تعرف على أنها مجموعة الإجراءات المنظمة لعملية الرقابة على الموجود منها وتخطيط الاحتياجات المستقبلية منها ضمانا لوجودها عند الحاجة إليها وكذا ضمانا لكفاءة استخدامها بشكل يوازن بين هدفي الربحية والسيولة.

المطلب الثاني: أسس إدارة النقدية

تمثل إدارة النقدية أحد المشاكل التي توجه المدير المالي:

ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود معادلات محددة أمامها يمكن الاستناد عليها في مواجهة الجوانب المختلفة المتعلقة بإدارة النقدية ومن أهم هذه الجوانب.[3]

- الأسباب التي يستند إليها في الاحتفاظ بالنقدية.

-كيفية استثمار الفائض النقدي.

- تحديد حجم الرصيد النقدي.[1]

[1] محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص237.
[2] stephen Ross and all, corporate Finance, McGraw. Hille dition, United of Kingdom , 2012, p 745
[3] محمود عزت اللحام وآخرون، الادارة المالية الحديثة، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن 2013، ص403.

وتتبع المشكلة الأساسية المتعلقة بالجدارة النقدية من إن النقدية تعتبر أحد الأصول ذات الطبيعة الخاصة، وتؤدي الزيادة في النقدية وكذلك النقص فيها إلى مشاكل قد تؤثر على الاستمرار في مجال الأعمال أو على الأقل تؤدي إلى تخفيض معدل العائد على الاستثمار الذي يمكن للمؤسسة أن تحققه.

فإذا كان هناك نقص في النقدية المتاحة لدى المؤسسة فإن ذلك قد يعرضها إلى المشاكل منها:

1-عدم القدرة على سداد التزاماتها المالية في مواعيدها، يترتب على ذلك احتمالات تعرض المؤسسة للإفلاس والتوقف عن العمل وعلى الأقل ممكن أن يتسبب ذلك في قيام المؤسسة بالاقتراض على معدل على الاستثمار الذي تحققه بالسالب.

2-عدم قدرة المؤسسة على استغلال الفرص التي يمكن أن تتاح في مجال الأعمال تلك الفرص التي تتطلب الاستفادة منها وجود رصيد نقدي كاف لدى المؤسسة وذلك يؤدي إلى ضياع أرباح كان من الممكن الحصول عليها في حالة توفير الرصيد النقدي المناسب.

ومن ناحية أخرى فإن زيادة النقدية عن الحد المناسب يعرض المؤسسة إلى المشاكل التالية:

-وجود جزء من أموال المؤسسة في صورة نقدية وهذا يعني أن هنالك جزء غير مستثمر من أمول المؤسسة وبالتالي ضياع أرباح كان يمكن الحصول عليها في حالة استثمار هذه الأموال.

-انخفاض العائد على الاستثمار في المؤسسة نتيجة لوجود جزء غير مستثمر من أموالها، وذلك بضعف موقف المؤسسة التنافسي في مجال الأعمال.

[1] رضوان حلوة، حنان، النموذج المحاسبي المعاصر عمان 2003، ص39.

المطلب الثالث: أهداف الإدارة النقدية

إن إشكالية إدارة التدفقات النقدية تقوم على أساس تحقيق عدة أهداف متكاملة ومنسجمة مع قدرات وإمكانيات المؤسسة، ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:

– تدنية قيمة المصاريف المالية في المدى القصير من خلال الإدارة الناتجة عن التمويل والتوظيف القصير المدى بالاعتماد على الأدوات النقدية المختلفة المتوفرة في السوق النقدي.[1]

– التوظيف الأمثل للموارد المتاحة والمتمثلة في الفائض النقدي، حيث يعبر الفائض النقدي عن قدرة المؤسسة على الالتزام بالتسديد من جهة ويبقى بالمقابل ضرورة البحث عن التوظيف الأمثل لهذا الفائض من أهم أهداف عملية إدارة التدفقات النقدية، وهذا من أجل العمل على رفع المردودية المالية وتجنب تكاليف الفرصة الضائعة الناتجة عن عدم التوظيف الأمثل للأموال المتاحة.

_ كما تهدف إدارة التدفقات النقدية إلى مراقبة عمل الحسابات البنكية حيث يتعين على مسير الخزينة الرقابة بطريقة دقيقة للمصاريف المالية بهدف تدنية التكاليف كشف الحسابات المقابلة للعمليات البنكية.

– تحقيق نظام فعال ومرن في إدارة النقدية يتماشى مع الشروط البيئية التي تفرضها التطورات والتغيرات في كل من خصائص السوق والتكنولوجيا، وتتضمن التغيرات في خصائص السوق التغيرات في مقدار وشروط الخصم النقدي، التغيرات في المدفوعات وتكاليف الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية.[2]

[1] محمود عزت اللحام وآخرون: الادارة المالية حديثة، دار الإعصار العلمي، مرجع سابق، ص228.

[2] محمد علي إبراهيم العامري، بالإدارة المالية الطبعة الأولى دار المناهج للنشر الموقع الأردن، 2007، ص238.

المبحث الثاني: نشأة ومفهوم قائمة التدفقات النقدية

تمهيد: ظهرت قائمة التدفقات النقدية التي تصور المعلومات المحاسبية وفق الأساس النقدي وقد أخذت هذه القائمة أهمية كبيرة جدا على اعتبار أنها أحد القوائم المالية التي تلتزم المؤسسة بإعدادها ونشرها دوريا وسيتم التطرق في هذا المبحث الى نشأة قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: نشأة قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية بمثابة الأداة المناسبة للمؤسسة لقياس مركزها المالي وبإجراء مقارنة مع القوائم المالية الأخرى تعتبر قائمة التدفق النقدي حديثة العهد نسبية، وقد شهدت منذ نشأتها تطور ملحوظا سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن الهيئات المهنية.

-يمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لتطور قائمة التدفقات النقدية:

1-**قائمة مصادر الأموال والاستخدامات:** بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسط أطلق عليه (قائمة من أين تم الحصول على الأموال وأين صرفت) والتي لم تتضمن سوى عملية للزيادة والنقصان في بنود قائمة المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية وبعد عدة سنوات عدل عنوان هذه القائمة إلى (قائمة الأموال)، وقد اعترف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة 1961 بأهمية هذه القائمة وأوصى بأن تدرج في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين.[1]

2- **قائمة التغيير في المركز المالي:** في سنة 1971أصدر مجلس المعايير المحاسبية الأمريكي المبادئ المحاسبية ورقم 19 بعنوان (التقرير عن التغير في المركز المالي) لزم فيها المؤسسات الاقتصادية بضرورة أن تكون هذه قائمة أحد القوائم الرئيسية التي يتم نشرها على ان تخضع للمصادقة المحاسبية من قبل المحاسب القانوني مثلها مثل القوائم المالية

[1] حميداتو محمد وآخرون، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية _دراسة حالة مؤسسة التاج الذهبي، مذكرة ماستر في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر ،2019_2020، ص 3.

الأخرى وأصبح اسمها (قائمة التغييرات في المركز المالي) وقد استمر إعداد قائمة وفقا لمفهوم رأس المال العامل الذي يمثل الفرق بين صافي الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في فترة قد تعرضت فيها للعديد من الانتقادات حول مدى فاعليتها خصوصا بعد تصاعد حالات الافلاس للمؤسسات الأمريكية المتحدة كون تلك المؤسسات كانت تفصح عن صافي الأرباح مرتفع وفي الحقيقة أنها كانت تواجه عجزا في السيولة لديها.

3-مرحلة التوجه نحو قائمة التدفقات النقدية:[1]

نتيجة للانتقادات التي تم توجيهها القائمة التغييرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأسمالي العامل زاد التوجه والاهتمام أكثر بالأساس لإعداد قائمة التغييرات في المركز المالي حيث لا يعتبر مستخدمو القوائم المالية رأس المالي العامل مؤشرا جيدا على تقييم السيولة المؤسسات الاقتصادية لذلك برزت الحاجة الى وجود قائمة توضح المصادر والاستخدامات في المؤسسة الاقتصادية تعد على الأساس النقدي ، وفي سنة 1987 أصدر مجلس معايير المحاسبية الأمريكي المعيار المحاسبي رقم 95 تحت اسم قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة كقائمة من بين القوائم المالية الملزمة على المؤسسات القيام بها وقد أوضح هذا القرار استعمال مصطلح النقدية بمعناه الواسع ليشمل معادلة النقدية والتي تهتم (استثمارات عالية السيولة).

وأخيرا في سنة 1992 أصدرت لجنة معايير المحاسبية الدولية المعيار الدولي رقم 07 المعدل بعنوان قائمة التدفقات النقدية إذا أصبح ساري المفعول على القوائم المالية ابتداء من جانفي1994، وأصبح بذلك إعداد قائمة التدفقات النقدية مطلوبا مع القوائم المالية.

[1] ، حميداتو محمد واخرون، مرجع سابق ذكره ص 4.

الجدول رقم (1.1) المقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي

م	البيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
1	تعريف الأموال	الأموال بمعنى راس المال العامل	الأموال بمعنى النقد او النقدية
2	اهداف القائمة	اظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد الصافي راس المال العامل	اظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية
3	شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات راس المال العامل	تعرض مصادر واستخدامات النقدية المبوبة حسب الأنشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية
4	أسلوب الاعداد	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة والطريقة الثانية هي أكثر شيوعيا	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة والطريقة الأولى هي أكثر شيوعه
5	العمليات النقدية	تعرض في صلب القائمة	لا تعرض في صلب القائمة
6	جدول راس المال العامل	يعرض كجزء لا يتجزآ من القائمة	لا يعوض

المصدر: محمد صيرفي: التحليل المالي وجهة نظر إدارية محاسبية طبعة الأولى: دار الفجر لنشر والتوزيع القاهرة)، مصر 2014، ص 194.

المطلب الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

تمهيد:

تعد قائمة التدفقات النقدية خلاصة لجهود ودراسات متعددة حيث أصبحت الآن تمثل احدى الركائز المهمة التي يتم الاعتماد عليها في فهم نشاطات المؤسسة، ومن ثم الحصول على نتائج حول المركز المالي للمؤسسة.

1-**تعرف قائمة *التدفقات* النقدية** بأنها وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغيير هذا المركز المالي غير مدة إعداده). لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج.

-**كما يعرف أيضا** بأنه عبارة عن جدول يوضح لنا مدفوعات ومتحصلات المؤسسة من خلال فترة زمنية معينة، ويختلف هذا الجدول عن الجداول المالية الأخرى لأنه يساعد المؤسسة في تقييم مدى قدرتها على توليد الأموال في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وتشمل قائمة التدفقات النقدية ثلاث أجزاء رئيسية وهي:[1]

-تدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال: هي مكونة من موارد ممثلة في الأموال المتأتية من بيع المنتجات لابد أن تكون الاستخدامات اقل من الموارد من أجل تسديد المشتريات الموظفين الخ.....[2]

-تدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار: وتشمل التدفقات النقدية نتيجة شراء أصول ثابتة أو بيع الأصول الثابتة.[3]

[1] فايز سليم حداد الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2009، ص40.

[2] مرجع سابق ذكره، ص41.

[3] محمد قاسم خصاونة: اساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2010، ص33.

– تدفقات النقدية من أنشطة التمويل: وتشمل التغيرات النقدية نتيجة لسداد الديون أو الافتراض جديد أو شراء أسهم أو توزيع أرباح.

3–كما تعرف أيضا بأنها تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة ويعتبر كجدول قيادة فتقي يد الإدارة العليا تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها.[1]

المطلب الثالث: أهمية قائمة التدفقات النقدية

لقد أصبحت قائمة التدفقات النقدية في الوقت الحاضر احدى القوائم المالية المطلوب إعدادها في أغلب الدول إن لم نقل كل الدول، وقد يرجع سبب زيادة الاهتمام بهذه قائمة إلى بعض المزايا التي يمكن أن تحققها وتتمثل فيما يلي:

– أداة ضرورية في التسيير والتقدير.[2]

_تقدم المعلومات مختلفة في مضمونها ودلالتها عن تلك **التي** تعطيها قائمة حسابات النتائج والميزانية، فهي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تحديد التغيرات في صافي الموجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي بما في ذلك سيولة.[3]

_تجنب الاثار الناجمة عن التغيرات في مستويات الأسعار نتيجة التضخم في قائمة المعلومات المحاسبية الخاصة بالتدفقات النقدية ومعدة على أساس المحاسبة الخزينة وذلك

[1] مداني بن بالغيث أهمية اصلاح التعليم المحاسبي للمؤسسات أعمال التوجيه الدولية، أطروحة دكتورة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 ،54.

[2] مرزاقة صالح وبوهرين فتيحة، المعيار المحاسبي الدولي رقم(07) قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، قسنطينة، العدد 6، 2010، ص 85.

[3] مراد قاسم، عيد سليمان، التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن (2003)، ص 32 – 33.

لتحكم في فارق زمني بين تاريخ الاستحقاق محاسبي وتاريخ التدفق النقدي، أي تحكم في حالة محاسبة الخزينة.

_ توفير المعلومات أكثر واقعية عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها النقدية من السداد الديون.[1]

_ تعتبر كمصدر مهم للعديد من المؤشرات والمعلومات المتعلقة بمدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل.

[1] محمد سمير الصبان، رجب السيد راشد، المحاسبة المتوسطة أسس القياس والافصاح المحاسبي، دار الجامعية الإسكندرية، 1998، ص142،143

المبحث الثالث: إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية

تمهيد: هناك العديد من النماذج لإعداد قائمة التدفقات النقدية صادرة عن هيئات مالية وجماعات متخصصة وغيرهم إلا أن المشرع الجزائري اعطى طريقتين لعرض هذه القائمة، طريقة مباشرة وغير مباشرة، وقبل الحديث عن هذه، لابد لنا من الاشارة إلى المعلومات والبيانات اللازم توفرها لإعداد هذه القائمة ومعرفة ما تحتويه من مكونات.

المطلب الأول: مكونات قائمة التدفقات النقدية

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرف تدفقاتها النقدية خلال الفترة المبوبة الى أنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر. التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة والأرصدة النقدية، وفيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

1-الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية او تمويلية، وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق انشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة وتتضمن التدفقات التالية:

-المتحصلات من بيع السلع والخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء للمدينون وأوراق القبض) وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري او التمويلي.

-المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء أو التمويلي. وذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين الدائنون وأوراق الدفع (وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.[1]

2-**الأنشطة الاستثمارية:** هي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية وتتضمن التدفقات التالية:

-المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية: غير المادية وغير مادية الأصول الأخرى طويلة الأجل.

-المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى.

- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.[2]

3-الأنشطةالتمويلية: هي عبارة عن الأنشطة التي تنتج عنها تغييرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة وتتضمن التدفقات التالية:

-المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى.

-المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو الاسترداد الأسهم المؤسسة.

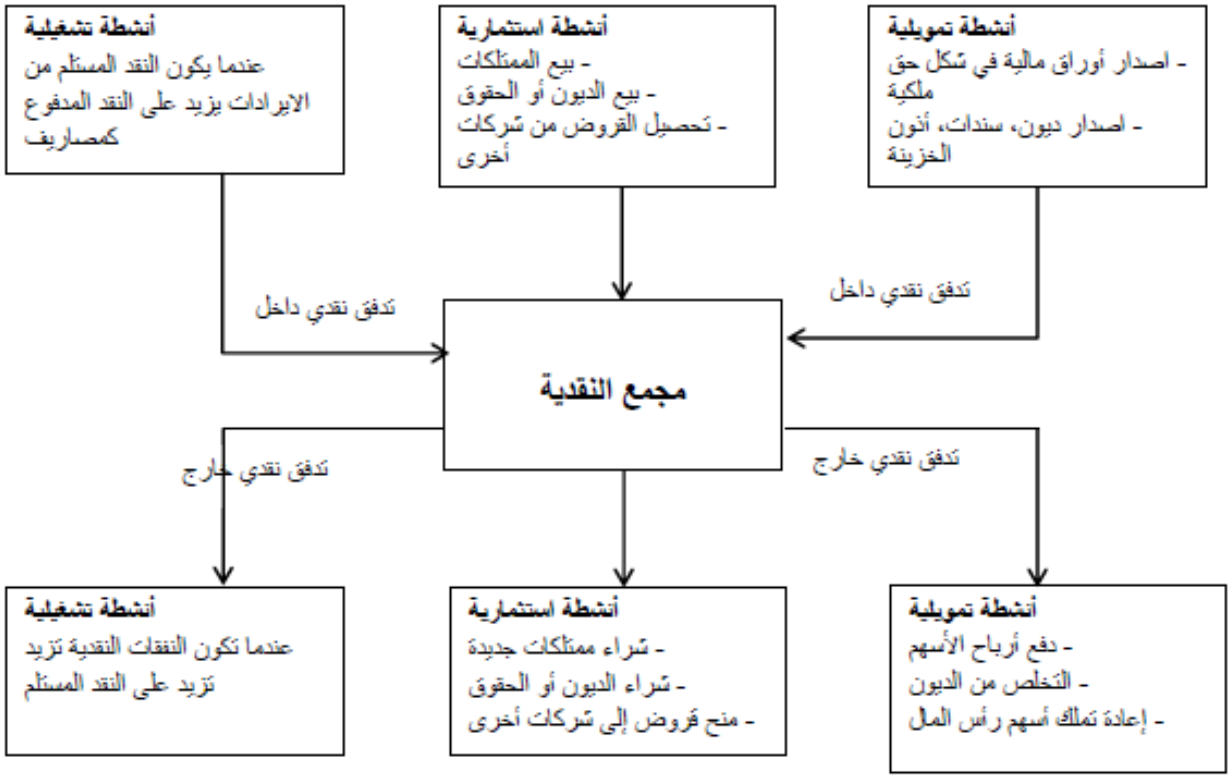
-المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل، ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات النقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا، ويعرض الشكل التوضيحي التالي التدفقات الداخلة والخارجة مصنفة على أساس النشاط التالي: [3]

[1]لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية / جامعة متنوري قسنطينة، 2011, 2012، ص55.

[2]إكرام مشري، هاجر تريرات، دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة شركة بيوفارم للصناعة الصيدلانية في الجزائر، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2012/2011، ص 11.

[3]محمد سامي الزعتر: التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي: مرجع سابق ذكره من ص56.

الشكل رقم (1_1): التدفقات الداخلة والخارجة مصنفة على أساس الأنشطة.



المصدر: دونالد كيسو جيري، وديجات، احمد حامد حجاج وسلطان محمد السلطان، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 1999، ص249.

المطلب الثاني: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية عدد من الخطوات التي تتضمن متطلبات إعداد كل قسم من أقسامها الثلاثة، لتصبح جاهزة لتقديمها للأطراف المهتمة لاستخدام معلوماتها في دعم قراراتهم، لذلك سنبين ما يتعلق بإعداد القائمة أولاً ثم ننتقل إلى عرض بعض استخداماتها في التحليل، على اعتبار أن استخدام المعلومات التي تفصح عنها القائمة للتعرف على بعض جوانب الواقع الاقتصادي للمؤسسة يمثل تفعيل للمعلومات المفصح عنها.

أولا: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية لا يستند بطريقة مباشرة على أرصدة ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجريدة في نهاية الفترة المالية كما هو جاري بالنسبة للقوائم المالية الأساسية الأخرى، ولا تسجل أي قيود في الدفاتر عن البنود الواردة فيها، وإنما يتم إعدادها استنادا على المعلومات الواردة في القوائم المالية الأساسية الأخرى مع الرحم إلى السجلات والدفاتر المحاسبية لاستخراج بعض التفاصيل التي تساعد في بيان التغيرات التي حدثت أثناء النشاط

مصادر بيانات قائمة التدفقات النقدية

يتم الحصول على البيانات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية من المصادر التالية: [1]

– مقارنة ميزانيتين متتاليتين وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول وأخر المدة.

–قائمة الدخل الحالية وذلك لتحديد مقدار زيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة.

ثانيا: إعداد باب الأنشطة التشغيلية

تجدر الإشارة بداية إلى أن هناك طريقتان لإعداد باب الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية هما: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، أما باب الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية فلا يتم إعدادهما إما بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة أي مرة واحدة فقط.

1–الطريقة المباشرة:

تهتم هذه الطريقة بتحديد المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية بشكل مباشر، وبموجبها يتم الافصاح عن الفئات الرئيسية (بنود) المكونة للتدفق التشغيلي، وهي الطريقة التي تتسق أكثر مع الأهداف القائمة، وتتطلب تعديل كل بند من بنود قائمة الدخل

[1] رضوان حلوة حنان: النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2003، ص303.

المعدة على أساس الاستحقاق من أجل حصر المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل، وبالتالي تحديد صافي التدفق التشغيلي على النحو التالي:[1]

-التحصيلات من العملاء:

صافي المبيعات [(+) النقص في رصيد حساب العملاء / او / (-) الزيادة في رصيد حساب العملاء] = النقدية المحصلة من العملاء

-النقدية المدفوعة للمور..

تكلفة البضاعة المباعة [(+) الزيادة في المخزون السلعي / او / (-) النقص في المخزون السلعي] = صافي المشتريات

صافي المشتريات [(+) النقص في حساب الموردين واوراق الدفع / او / (-) الزيادة في حساب الموردين وأوراق الدفع] = النقدية المدفوعة في المشتريات

- النقدية المدفوعة في المصروفات

المصروفات [(+) الزيادة في المصروفات المقدمة / او / (-) النقص في المصروفات المقدمة] و [(+) النقص في المصروفات المستحقة / او / (-) الزيادة في المصروفات المستحقة] = النقدية المدفوعة في المصروفات

[1] منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص151.

بعد تحديد مبالغ التدفقات النقدية لبنود قسم النشاط التشغيلي، يمكن عرضه في قائمة التدفقات النقدية وفق النموذج التالي:

-الجدول رقم(1.2) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	*	السنة ن	السنة ن-1
متحصلات نقدية من العملاء		xxx	
مدفوعات نقدية للموردين والعاملين		(xxx)	
مدفوعات نقدية التشغيلية الأخرى		(xxx)	
النقدية الناتجة عن العمليات		(xxx)او xxx	
فوائد المدفوعة		(xxx)	
ضرائب دخل المدفوعة		(xxx)	
التدفقات النقدية قبل البنود الاستثنائية		(xxx)او xxx	
متحصلات من تسوية خسائر الزلازل		xxx	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		(xxx)او xxx	

المصدر: هارون عزوي، دور قائمة تدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دارسة حالة لشركة العمومية الاقتصادية للكهرباء الريفية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2011،2010، ص75.

***مبلغ المصروفات المقصود هنا:** مجموع المصروفات التشغيلية للدورة التي تستوجب التسديد فقط، أي يستبعد كل من: مبالغ الاهتلاكات والمؤونات ، ومخصصات الزبائن المشكوك فيها، ومبالغ الحقوق على الزبائن المعدومة وغيرها، لأنها لا تتطلب دفع نقدية لطرف ما، كما يجب استبعاد مبالغ المصروفات التشغيل التي تستوجب التسديد التي تقرر الافصاح عنها في بند مستقل

مثل: مصروف الفوائد في النموذج المقترح أعلاه.

*يضم هذا البند المدفوعات النقدية المتعلقة بالنشاط التشغيلي التي لا تدخل ضمن بند المدفوعات النقدية الموردين والعاملين " مثل الرسوم على رقم الأعمال وغيرها من المصروفات التشغيلية والمدفوعات التشغيلية الأخرى التي لا تدخل، في البند السابق.

2-الطريقة غير المباشرة:

تعرف هذه الطريقة أيضا بطريقة التسوية، وهي تهتم بالعناصر التي أنتجت الفرق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية المحتسب على الأساس النقدي وهي طريقة مقبولة في المعايير المحاسبية الدولية كما سبق الاشارة لذلك عند تقديم الطريقة المباشرة بموجبها يتم تعديل صافي الدخل بالبنود المؤثرة على صافي الدخل المقرر عنه دون التأثير على النقدية ويعني ذلك أن الأعباء غير النقدية في قائمة الدخل إلى صافي الدخل كما يتم طرح البنود غير النقدية التي سبق إضافتها لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

ومن هنا يتضح سبب تسمية الطريقة غير المباشرة وهو اعتماد أسلوب استبعاد أثر البنود التي لا تصاحبها تدفقات النقدية داخلية أو خارجة للوصول اليها صافي التدفق النقدي التشغيلي عكس الطريقة المباشرة التي تهتم بمعالجة أثر البنود التي ينتج عنها التدفق النقدي فقط ويتم تحديد صافي التدفق النقدي التشغيلي، بحسب الطريقة غير المباشرة على النحو التالي:[1]

*تضاف المصروفات غير النقدية التالية إلى صافي الدخل.

(+) اهتلاك الأصول الثابتة.

(+) إطفاء الأصول غير الملموسة

[1]دونالد كيسو اجير؛ وحانت المحاسبية المتوسطة، الجزء الثاني، ترجمة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، طبعة الثانية، 1999، ص123.

(+) التغير في المخصصات والمصروفات غير النقدية الأخرى = (+٥) يضاف، (−٥) يطرح.

−تعدل التغيرات التالية في رأس المال العامل:

(−) الزيادة في الأصول المتداولة

(+) النقص في الأصول المتداولة

(+) الزيادة في الالتزامات المتداولة.

(−) النقص في الالتزامات المتداولة.

−تعدل البنود غير التشغيلية التالية:

(−) أرباح بيع الأصول الثابتة

(+) خسائر بيع الأصول الثابتة.

إن البنود المضافة قد سبق أن تم تحميلها على دخل الفترة قبل التوصل إلى رقم صافي الدخل كما تطرح من رقم صافي الدخل أي المكاسب من بيع المجودات طويلة الاجل، بسبب ان هذه المكاسب سبق ان أضيفت الى بنود صافي الدخل الواردة في القائمة، ثم يتبع ذلك إظهار أثر التغيير الحادث في بنود مكونات رأس المال العامل، أي بنود الموجودات والمطلوبات المتداولة وذلك وفقا للقاعدة التالية:[1]

−تجميع ما يحدث من زيادة في أرصدة الموجودات المتداولة (ما عدا النقدية) يؤدي إلى نقص رصيد النقدية) استخدامات للنقد في حين يؤدي نقص أرصدة تلك الموجودات إلى زيادة رصيد النقدية (مصادر النقد).

[1]محمد مطر موسى السويطي موسى، إطار النظري للممارسة المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والافصاح، بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان: 2008، ص 274.

-تجميع ما يحدث من زيادة في أرصدة المطلوبات المتداولة يؤدي إلى زيادة في رصيد النقدية (مصادر النقد) في حين يؤدي أي نقص يحدث في أرصدة تلك المطلوبات إلى نقص النقدية (استخدامات النقد).

3-تقييم استخدام الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في اعداد حقل الأنشطة التشغيلية:

لا تكاد تخلوا المؤلفات التي تتطرق لموضوع قائمة التدفقات النقدية من تخصيص مناقشة لمزايا وعيوب كلا الطريقتين:[1]

فقد ورد في إحداها أن الميزة الأساسية للطريقة المباشرة هي أنها تظهر المقبوضات النقدية لحساب الفئات الأساسية التي صدرت عنها كذلك المدفوعات النقدية يحسب الفئات الأساسية للأغراض التي سددت من أجلها ، ويعلن مؤيدو الطريقة المباشرة أن التعرف على مصادر واستخدامات النقدية بهذا الشكل للفترات السابقة يفيد في التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل إضافة الى أن الإفصاح عن الفئات الأساسية للمقبوضات والمدفوعات يعد أكثر إفادة من التعرف فقط على المجموع الجبري لها المتمثل في رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي لأنها تساعد في الحكم على:

-توليد نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لسداد ديونها:

-اعادة الاستثمار في عملياتها.

-اجراء توزيعات نقدية للمساهمين.

-اما الميزة الأساسية للطريقة غير المباشرة هي أنها تظهر الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وبذلك فهي تقدم أداة ربط مفيدة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية ويعلن العديد من مؤدي القوائم المالية أن هذه الطريقة أقل

[1] دونالد كيسو، جيري وجانت، ج2، مرجع سابق ذكره، ص1253-1254.

تكلفة من الطريقة المباشرة وأكثر اعتيادا عليها من قبل المستخدمين بحكم كونها السائدة في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي.[1]

ثالثا: اعداد حقل الأنشطة الاستثمارية:

إن إعداد حقل الأنشطة الاستثمارية يتطلب فحص دقيق للتغيرات التي حدثت في البنود التي تدخل ضمن هذا الحقل، إذا أن مجرد التغيير في بند المعدات والآلات مثلا لا يدل على وجود نشاط استثماري نقدي فقد يكون التغيير بالزيادة يقابله زيادة في الديون المتعلقة بهذا البند ومعنى ذلك أن المؤسسة حصلت على معدات والات على الحساب ، وبما أن هذه العملية لم يصاحبها تدفق النقدي فعلي فإنها لا تتم معالجتها في هذه القائمة لذلك يجيب الرجوع إلى الدفاتر والسجلات المحاسبية لتحديد أسباب التغير في قيم هذه البنود لتحدد من بينها فقط تلك البنود التي تنتج عن تغيير قيمة تدفق النقدي و تثبت تغيرات هذه البنود دون إجراء أي مقاصة فيما بينها . بحيث تثبت المدفوعات مستقلة عن المقبوضات لنفس الفئة.

ان حقل الأنشطة الاستثمارية يتكون من عدد من الفئات بحيث تجمع في كل فئة عدد من العمليات ذات الخواص المتشابهة وتتمثل هذه الفئات غالبا في البنود المقدمة في الجدول أدناه:

[1] جمعية المجمع العربي للمحاسبية القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: المتضمنة المعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات :2008، ص 988-989.

الجدول رقم (3_1) يوضح صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	*	السنة ن	السنة ن-1
مدفوعات لشراء موجودات ثابتة		(xxx)	
متحصلات من بيع موجودات ثابتة		Xxx	
فوائد محصلة		xxx	
توزيعات أرباح نقدية مستلمة		xxx	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		Xxx او (xxx)	

المصدر: هارون عزوي، دور قائمة تدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دارسة حالة لشركة العمومية الاقتصادية للكهرباء الريفية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2010،2011، ص79.

ويمكن أن تكون الفئات أكثر تفصيلا إذا كان ذلك مهما مثل الفئة الأولى يمكن أن تجزأ وتحصل على ثلاث فئات هي:

- مدفوعات لشراء الآلات والمعدات والممتلكات.
- مدفوعات الشراء أصول معنوية
- مدفوعات لشراء استثمارات مالية.

بعد تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل فئة نتم المقاصة بين مجاميعهما للحصول على صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية.

رابعا: إعداد حقل الأنشطة التمويلية:

يتطلب إعداد حقل الأنشطة التمويلية فحص البنود المكونة لهذا الحقل وذلك بالبحث عن تحديد أسباب التغيرات فيما ويتم جمع التغيرات التي نتج عنها تدفق النقدي داخل أو خارج وتجمع تلك البنود بحساب تجانسها في عدد من الفئات وغاليه ما تتمثل في الفئات التالية.

الجدول رقم (4_1): نموذج لشكل عرض قسم النشاط التمويلي من قائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	*	السنة ن	السنة ن-1
متحصلات من اصدار أسهم وراس مال		(xxx)	
متحصلات من قروض طويلة الاجل		Xxx	
مدفوعات عن موجودات مستأجرة بعقود تمويلية		xxx	
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة للمساهمين		xxx	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		Xxx او (xxx)	

المصدر: هارون عزوي، دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دارسة حالة لشركة العمومية الاقتصادية للكهرباء الريفية، جامعة محمد خيضر، بسكرة سنة 2011،2010ص

خامسا: حالات خاصة عند اعداد قائمة التدفقات النقدية

1-التصنيفات البديلة الممكنة للبنود ضمن الأنشطة الثلاث:

1-5-الفوائد والأرياح المدفوعة والمقبوضة:

تشكل كل من الفوائد المدفوعة الفوائد المقبوضة ، توزيعات الأرباح المدفوعة توزيعات الأرباح المقبوضة بنود (الفئات) مستقلة ومنفصلة بحيث لا يجوز المقاصة بين مبالغ الفوائد المقبوضة والمدفوعة مثلا، وما يميز هذه البنود هو المرونة في تصنيفها : أي إمكانية تصنيف البند الواحد ضمن نشاط ما مع جواز تصنيفه ضمن نشاط أخر الا أن هذه المرونة

يجب توفر شرط مهم فيها و هو : تبويب هذه البنود بطريقة متسقة من فترة الى اخرى كبنود خاصة بالأنشطة التشغيلية ، والاستثمارية أو التمويلية وجهة نظر المعيار المحاسبي الدولي السابع وفي أدناه جدول يوضح التصنيفات المختلفة لهذه البنود وفق وجهة نظر المعيار المحاسبي الدولي السابع :

الجدول (5_1): التصنيفات البديلة المقبولة للفوائد والأرباح المدفوعة والمقبوضة.

البنود	التصنيفات الممكنة	تحليل التصنيف
الفوائد المدفوعة	تشغيلي	لكونها تدخل في عملية تحديد صافي الربح او الخسارة الخاصة بالمشروع
	تمويلي	لكونها تكاليف خاصة بالحصول على الأموال
الفوائد المقبوضة	تشغيلي	لكونها تدخل في عملية تحديد صافي الربح او خسارة الخاصة بالمشروع
	استثماري	باعتبارها تمثل العوائد على الاستثمارات
الأرباح الموزعة المقبوضة	تشغيلي	لكونها تدخل في عملية تحديد صافي الربح او الخسارة الخاصة بالمشروع
	الاستثماري	باعتبارها تمثل العوائد على الاستثمارات
الأرباح الموزعة المدفوعة	تمويلي	لكونها تمثل تكلفة الحصول على مصادر التمويل
	تشغيلي	بهدف مساعدة مستخدمي البيانات المالية على قياس القدرة المنشاة على دفع توزيعات نقدية من التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية

المصدر: هارون عزوي، دور قائمة تدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دارسة حالة لشركة العمومية الاقتصادية للكهرباء الريفية، محمد خيضر، بسكرة ،2010،2011، ص81.

2-5-ضرائب الدخل:

يمكن أن يتحقق دخل المنشأة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وبالتالي فإنه يكون الإجراء المعقول أن تصنف الضرائب المدفوعة على الدخل بحسب تصنيف العمليات المسببة للدخل الذي فرضت عليه الضريبة. فمثلا تصنف الضريبية المدفوعة عن دخل محقق من التنازل عن المبني يكون تبعا لتصنيف عملية التنازل ذاتها والمتمثل في الأنشطة الاستثمارية وعليه يكون تصنيف الضريبة المدفوعة في بند مستقل ضمن الأنشطة الاستثمارية ومبلغها يدرج في خانة التدفقات النقدية الخارجة وهو تقريبا نفس الموقف الذي عبر عنه المعيار المحاسبي الدولي السابع في الفقرتين 35-36 إلا أن موقف المعيار كان أكثر واقعية بحيث أجاز تصنيف ضرائب الدخل المدفوعة كلية ضمن الأنشطة التشغيلية في حالة ما إذا لم كيف بطريقة عملية ربط (تحديد المبلغ وتخصيصه للعملية) العربية المدفوعة مع العملية المسبب للدخل الخاضع(هل هي تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية؟)

***تصنيف البنود غير العادية:[1]**

يتم تبويب التدفقات النقدية للبنود الاستثنائية بحسب الأنشطة المسببة لها إما تشغيلية أو الاستثمارية أو تمويلية أي تصنيف البند الاستثنائي مرتبط بشكل وثيق الصلة مع تصنيف البند العادي لنفس العملية فمثلا عملية. الحصول على نقدية نتيجة بيع البضاعة هي عملية تصنف في بنود نقدية محصلة من الزبائن ضمن النشاط التشغيلي ويمكننا التعبير عن العملية السابقة بأنها عملية تحويل الأصل غير نقدي مصنف بطبيعته ضمن الانشطة التشغيلية الى نقود ، وبطبيعة الحال هذه العملية تدخل ضمن النشاط العادي للمنشأة وإذا حدث أن تمت عملية تحويل البضاعة الى نقد من غير عملية البيع إذا هنا يمكن أن تزول

[1]odile Barbe-Dandon, Laurent Didelot, matriser les IFRS, 3ed, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2007, p 586

صفة النشاط العادي عن العملية و من أبسط الأمثلة على هذه العملية هو قبض تعويض عن تلف بضاعة مؤمن عليها، فتصنف العملية بعد أن أصبحت خارجة عن النشاط العادي أي استثنائية كما تصنف في الحالة المماثلة العادية، إلا أنه يجب الإفصاح عن مثل هذه العمليات في بنود منفصلة عن البنود العادية ، كما يمكن أن يحدث أن تجمع عملية ما بين عنصرين من طبيعتين مختلفتين، فمثلا يتم الإفصاح عن قبض مبلغ تعويض التأمين عن احتراق مبنى المخزن والبضاعة المخزنة به كما يلي .[1]

وفي الختام يتم تقديم ما يتعلق بإعداد قائمة التدفقات النقدية نموذج عن تلك القائمة المعدة وفق الطريقتين بحسب ما جاء في المثال التوضيحي الوارد بالملحق الخاصة بالمعيار المحاسبي الدولي السابع، وتجدر الإشارة مسبقا أن هذا النموذج لا يشكل جزء من متطلبات المعيار ولا يعتبر شكلا محددا لقائمة التدفقات النقدية.

[1]دونالد كيسو، جيري وجانت الجزء الأول، مرجع سابق ذكره، ص89.

الجدول (1-6): بيان التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة

التعيين	*	السنة ن	السنة ن-1
التدفقات النقدية من نشاطات التشغيلية			
متحصلات نقدية من العملاء		Xxx	
مدفوعات نقدية للموردين والموظفين		(xxx)	
النقدية الناتجة من العمليات		Xxxاو (xxx)	
فائدة مدفوعة		(xxx)	
ضريبة دخل المدفوعة		(xxx)	
صافي النقدية من النشاطات التشغيلية		Xxxاو (xxx)	

-التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية

امتلاك الشركة التابعة (x) بعد طرح النقدية المشتراة		(xxx)	
شراء ممتلكات ومصانع ومعدات (إيضاح ب)		Xxx	
متحصلات من بيع معدات		Xxx	
فائدة مقبوضة		Xxx	
أرباح أسهم مقبوضة		Xxx	
صافي النقدية المستخدمة في النشاطات الاستثمارية		Xxxاو (xxx)	

-التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية

متحصلات من اصدار أسهم راس المال		(xxx)	
متحصلات من الأقراص طويل الاجل		Xxx	
مدفوعات التزامات عقد ايجار تمويلي		Xxx	
أرباح أسهم مدفوعة		Xxx	

صافي النقدية المستخدمة في النشاطات التمويلية		Xxxاو (xxx)	
صافي الزيادة في النقدية ومايعادلها		Xxxاو (xxx)	
النقدية وما يعادلها في بداية الفترة		Xxxاو (xxx)	
النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة		Xxxاو (xxx)	

المصدر: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق ذكره، ص997.

الجدول(1-7): قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة

التعيين	*	**السنة ن**	**السنة ن-1**
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
الدخل قبل الضرائب او خسارة		Xxxاو (xxx)	
بنود التسوية			
اهتلاكات ومخصصات		(xxx)	
مصروف الفوائد		(xxx)	
إيرادات الفوائد		(xxx)	
ربح او خسارة صرف عمولات اجنبية		Xxxاو (xxx)	
دخل او خسارة الاستثمارات		Xxxاو (xxx)	
التغيير في الاحتياج لراس المال العامل		Xxxاو (xxx)	
الفوائد المدفوعة		(xxx)	
ضرائب الدخل المدفوعة		(xxx)	
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية (أ)		Xxxاو (xxx)	

-التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية:

امتلاك الشركة التابعة (x) بعد طرح النقدية المشترة		(xxx)	

شراء ممتلكات ومصانع ومعدات		Xxx	
متحصلات من بيع معدات		Xxx	
فائدة مقبوضة		Xxx	
أرباح أسهم مقبوضة		Xxx	
صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية (ب)		Xxxاو (xxx)	

-التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية

متحصلات من أسهم وراس المال		xxx	
متحصلات من الاقتراض طويل الاجل		xxx	
تسديد أقساط القروض والتزامات عقود (x) الايجار التمويلي		xxx	
أرباح أسهم مدفوعة		(xxx)	
صافي التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية (ج)		Xxxاو (xxx)	
صافي الزيادة في النقدية وما يعادلها (ا، ب، ج) = د		Xxxاو (xxx)	
النقدية وما يعادلها في بداية الفترة (هـ)		Xxxاو (xxx)	
النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة (د+ هـ)		Xxxاو (xxx)	

المصدر: odilebarbe.daddon.lourent didelot.maitriser

les/frs,3ed,group

Revuefiduciaire, paris, 2007, p586

المطلب الثالث: مؤشرات تحليل قائمة التدفقات النقدية:

أولا : تتكون مقاييس قائمة التدفقات النقدية من مجموعة من المؤشرات يمكن إجمالها كالاتي: 1-**مؤشرات جودة السيولة :** توفر السيولة لجميع الوحدات الاقتصادية جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، إذا ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فهو يمثل الأساس الذي يركز اليها في توفير السيولة،[1] فاذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعنى أن هناك فائضا نقديا يمكن للإدارة المؤسسة أن تستخدمه أما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على المؤسسة أن تبحث عن مصادر التمويل العجز وذلك إما يبيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل وعليه فإن القائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة عن مدى الكفاءة في سياسات التحصيل ولكفاءة سياسة الذمم المدينة وأهم مؤشراتها ما يأتي:

أ -مؤشر تغطية النقدية:[2]

مؤشر تغطية النقدية =

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للانشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

ويعكس هذا المؤشر مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية لمواجهة التزامات الاستثمارية والتمويلية عن طريق الاقتراض او بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كليهما.

وتتمثل التدفقات النقدية خارجة فيما يلي:

-الديون والقروض المستحقة الدفع.

[1]نور عبد الناصر التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الأردن: عمان، دائرة المكتبة الوطنية 2000م، ص 165.

[2]محمد منير شاكر، اسماعيل: نور، عبد الناصر، التحليل المالي مدخل الصناعة القرارات الأردن، عمان دار وائل النشر والتوزيع، 2008، ص 164.

-الدفعات الإيجارية (عقود الايجار الرأسمالية)

-المبالغ المدفوعة في شراء الموجودات الثابتة

-توزيعات الأرباح.

ب -**مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:**

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية =

صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

الديون مستحقة الاداء ومدفوعات التاجير

ويوضح هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

ج-مؤشر الفوائد المدفوعة:

مؤشر الفوائد المدفوعة =

صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

فوائد الديون المدفوعة

يعكس هذا للمؤشر مدى استيفاء النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض: إن ارتفاع هذا القياس يؤشر حقيقة احتمال تعرض المؤسسة لمشاكل السيولة.

ثانيا: مؤشرات جودة الربحية:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومة يمكن من خلالها التمييز بين صافي الدخل المعد على أساسية الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المعد على الأساس النقدي، إن هذا المقياس يؤشر

مدى أهمية ارتفاع النقدية المحصلة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، إذا أن ارتفاع رقم صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقديا مرتفع والعكس بالعكس.

ومن المعروف أنه كلما أرتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية وجودة أرباح الوحدة والعكس بالعكس.[1]

وعليه فأن من أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

1-مؤشر كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

مؤشر كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية =

التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

الاحتياجات النقدية الاساسية

وتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية في الأمور الأتية:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.

-مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأوساط المستحقة خلال العام.

-النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الانتاجية.

-المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين وتقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات ما توفره منها:

- ويوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل.[2]

[1]مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والا تتماتي، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية" : الطبعة الثانية : الأردن ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع : 2006، ص159.

[2]ميسور ماجدة: أثر قائمة التدفقات الخزينة على قرارات الاستثمارية – دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة – مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مراقبة التسيير جامعة المسيلة 2014-2015، ص53.

1-1-مؤشر النقدية التشغيلية:

مؤشر النقدية التشغيلية =

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الدخل}}$$

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفق النقدي التشغيلي صافي

2-**مؤشرالتدفق التشغيلي: ويحسب كما يلي:**

مؤشر التدفق التشغيلي =

$$\frac{\text{صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

يوضح مدى كفاية سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.

3-**مؤشر العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي:**

مؤشر العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي=

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

-ويوضح مدى قدرة موجودات الوحدة الاقتصادية على توليد تدفق النقدي التشغيلي.

4_ مؤشر **تقييم سياسات التمويل:**

من أهم النسب المستخدمة هي كالاتي:

أ-نسبة التوزيعات النقدية =

$$\frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية}}$$

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسات التي تتبعها المؤسسة في مجال التوزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة.

ب-**نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة:** وتحسب كما يلي:

نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة= المقبوضات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات النقدية على الأسهم (التدفقات النقدية المداخلة من الأنشطة التشغيلية).

وتقيس هذه النسبة الفوائد الاستثمارات سواء في القروض أو الأوراق المالية.

ج-نسبة الانفاق الرأسمالي: وتحسب كما يلي:

-نسبة الانفاق الرأسمالي=

$$\frac{\text{الانفاق الراسمالي الحقيقي (الزيادة في اصول الثابتة)}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الاجل و اصدارات و الاسهم و السندات}}$$

وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الاتفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الانتاجية وتخدم هذه النسبة كل من المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات كيفية استخدام أموالهم كما تعكس مدى نجاح الادارة في إتباع سياسة ملائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.

5-نسبة التدفقات النقدية الحرة:[1]

أ-معدل صافي التدفق النقدي الحر= وتحسب كما يلي:

معدل صافي التدفق النقدي الحر=

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية}}{\text{(التدفقات الراسمالية + توزيعات الارباح)}}$$

[1]طواهرية توفيق: أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية للخزينة، في ظل المعايير المحاسبية الدولية -دراسة حالة: وحدة نفطال تبسة ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2016، ص77.

وهو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمؤسسة أن توفره المقابلة أي فرص استثمارية مفاجئة، وهذا المقياس يوضح مستوى المرونة المالية للشركة وقدرة الشركة على سداد الالتزامات دون اللجوء إليه مصادر تمويل خارجية وقدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى انفاقها الرأسمالي.

ب-**المعدل النقدي لتغطية الديون:**

المعدل النقدي لتغطية الديون =

$$\frac{\text{صافي النقد المتوفر من الانشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الالتزامات}}$$

-كلما كانت هذه النسبة عالية عما كانت الشركة بعيدة عن المصاعب المالية.

خلاصة الفصل

مما تقدم نجد ان إدارة النقدية احدى اهم وظائف الإدارة المالية حيث تعتبر المسؤولة عن تخطيط ورقابة رصيد النقدية الموجود لدى المؤسسة والحفاظ على مستوى معين منه بحيث يمكنها من مواجهة مستحقاتها واستثمار الفائض منه في استثمارات مؤقتة تزيد من العائد على الاستثمار وبالتالي تزيد من ربحية المؤسسة لذا ينبغي على المنظمات التي تزيد النجاح أن تولي اهتماما خاصة بالإدارة النقدية وأن توفر كل مقومات التي تسهم في نجاحها وأداء مهمتها على أكمل وجه وبالنسبة للقائمة التدفقات النقدية فهي تعتبر من أهم القوائم المالية فمعلوماتها تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقدير إمكانية وتحقيق المؤسسة للتدفقات النقدية المستقبلية كما ان الاعتماد على المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تساعد في تقييم جودة السيولة وربحية المؤسسات لاقتصادية، ولها دور فعال أيضا في تحسين اتخاذ القرار المالي وهذا ما ستتطرق إليه في فصل الثاني.

الفصل الثاني: أساليب تحليل النقدية وعلاقتها باتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

تلعب عملية اتخاذ القرارات دورا أساسيا في أي مؤسسة وتعتبر من المهام الأساسية لأي مدير في المؤسسة على اختلاف أنواعها باستخدام نظام المعلومات الذي يساعد في عملية اتخاذ القرارات. ومن أهم هذه القرارات، نجد القرارات المالية، حيث أن جوهر عملية اتخاذ القرار المالي هو اختيار أحد الحلول الممكنة لتمثيل موضوع معين أو تحقيق غرض مواجهة موقف معين، ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية، ونظرا لأهمية القرارات المالية في المؤسسة والدور الذي تلعبه في إدارة نشاطاتها باعتبارها الموجه ومؤشر المؤسسة في أداء مهامها ومواجهة الظروف المحيطة بها، سنحاول في هذا الفصل التطرق لأهم أساليب تحليل النقدية وكذا إظهار علاقتها بعملية اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرار

المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية.

المبحث الثالث: تحليل التدفقات النقدية وإدارتها

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار تستخدم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة ومن هذا المبدأ أردنا أن نوضح ذلك في هذا المدخل من خلال تناول تعريف عملية اتخاذ القرار وأنواع عمليات اتخاذ القرار ومراحل عملية اتخاذ القرار وصعوبات التي تواجهها.

المطلب الأول: مفهوم القرار

أ/لغة: جاء في لغة قرر معنى سكن واطمأن، وقرر الأمر بمعنى رضي عنه وأمناه، وتقرر الأمر بمعنى ثابت واستقر، والقرار هو ما انتهى إليه الأمر.[1]

ب/اصطلاحا: سنحاول فيما يلي: عرض بعض التعريفات والتي تميزت بالتعدد والتنوع بتنوع الهيئات المهتمة بهذه المهنة ومن أهم هذه التعاريف نذكر[2]:

Décider كلمة لاتينية ويقصد بها : الحسم.

-**يعرف القرار على انه:** عملية عقلانية تتبلور في الاختيار بين البدائل المتعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة.

" **القرار** "هو سلوك أو تصرف واع ومنطقي ذو طابع اجتماعي، ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة لكل المشكلة، ويعد هذا البدائل

الأكثر كفاءة وفعالية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار ويعتبر الناتج:[1] لعملية اتخاذ القرار وخلاصتها.

---

[1] محمد حافظ حجازي، **دعم القرارات المالية في المنظمات**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية ،2006، ص105.

[2] عبد الباقي المقدم، التدقيق الداخلي ودوره كأداة فعالة في تحسين اتخاذ القرار _دارسة حالة مطاحن الواحات _تفرت _مذكرة ماستر في تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ،2015_2016، ص 8 .

***مفهوم اتخاذ القرار:**

لقد ظهرت عدة تعاريف لاتخاذ القرار نذكر منها:

-**التعريف الأول:** اختيار المدرك والواعي لبديل معين من مجموعة من البدائل: يشرط أن يقوم على أساس علمي في اختيار المشروع المناسب.[2]

-**التعريف الثاني:** إن عملية اتخاذ القرار هي الطريقة المنظمة لمواجهة المشكلات والمواقف أثناء العمل عن طريق توفير المعلومات الدقيقة والجيدة، وإيجاد البدائل المناسبة واختيار البديل الأمثال من بينها في تحقيق الأهداف المرغوبة.[3]

-**التعريف الثالث:** مجموعة من التصرفات المتتابعة التي يمر بها الفرد لكي يحل مشكلة ما، وبالتالي يمكن القول بأنها

عملية ذات خطوات متتابعة.

-**التعريف الشامل:** نستنتج أن اتخاذ القرار بأنه عملية المفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة التي تم الحصول عليها بواسطة المعلومات الدقيقة من أجل الوصول إلى حلول المشاكل وتحقيق الأهداف المرغوبة.[4]

المطلب الثاني: أنواع عمليات اتخاذ القرار

يمكن تصنيف اتخاذ القرارات كما يلي:

---

[1]محمد الصيرفي: **القرار نظم دعمه**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2008، ص11.

[2]الفضل مؤيد، **تقييم إدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة**، الطبعة 01، دار الوراق، عمان 2009.

[3]منعم زمر ير الموسمي، **اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 1998.

[4] أحمد خطيب وعادل معايعة، الإدارة **الحديثة، نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة، عالم** الكتب الحديث، 2009.

الفرع الأول: التصنيف حسب الهدف منها:[1]

تنقسم القرارات حسب الغرض منها إلى ثلاث أنواع هي:

1-القرارات الاستراتيجية:

هي قرارات لاختيار أهداف الشركة وأنواع المنتجات التي سوف تتخصص الشركة في إنتاجها والأسواق التي سوف يتم خدمتها، ولمواجهتها أي التغيرات التي تحدث في البيئة المنشأة وهذه القرارات التي هي من اختصاص الإدارة العليا لما لها من تأثير فخم على مركزا المنشاة في المستقبل.

2-القرارات التكتيكية: هي القرارات التي تتخذها الإدارة لتنفيذ الاستراتيجية الطويلة الأجل التي تصنعها الإدارة العليا ويتميز هذا النوع من القرارات بأنه يتخذ ليغطي فترة زمنية قصيرة عادة ما تكون سنة، وتقع مسؤولية اتخاذ هذا النوع من القرارات على الإدارة الوسطى.

3-القرارات التشغيلية: هي قرارات استغلال الموارد الإنتاجية أو توزيعها على الاستخدامات المختلفة لتحقيق الأهداف الموضوعية، أو يقوم باتخاذ القرارات التشغيلية الإدارة المباشرة (التنفيذية)، لتسيير الأمور العادية اليومية المتكررة.

الفرع الثاني: التصنيف حسب طبيعة المشكلة:[2]

1-القرارات المبرمجة: تشير إلى قرارات مخططة سلفا والتي تتعامل مع جل المشكلات المتكررة أو الروتينية، حيث يتم تحديد أساليب وطرق وإجراءات حل المشاكل أو التعامل مع أي مشكلة سلفا، ومن أبرز الأمثلة عن القرارات المخططة سلفا، قرار إعادة طلب شراء نوع معين من المواد الخام أو قرارات التعيين والتوظيف والإجراءات...إلخ.

---

[1] شابوني مليكة، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالمدية (2014-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة في علوم تسيير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، السنة الجامعية 2017-2018، ص37.

[2] مؤيد الفضل، **المنهج المثلي، الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية** المثلى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص143.

2-قرارات غير مبرمجة: هي تلك القرارات غير المتكررة الحدوث أو التي تعالج مشاكل جديدة أو تتعامل مع المواقف غير المحددة أ والمألوفة مثل القرارات الاستراتيجية (ابتكار نوع جديد من السلع يغزو أسواق جديدة).

الفرع الثالث: تصنيف حسب جهة الإصدار

-يتمثل فيما يلي: [1]

1-القرارات التنظيمية: وهي التي تتخذ ضمن إطار الوظيفة الرسمية التي يشغلها المدير في التنظيم الرسمي وهي تعكسه بالتالي السياسات الإدارية للمنظمة.

2-القرارات الفردية: أو الشخصية: هي تلك القرارات التي يتخذها المدير وتعكس شخصيته وميوله وقيامه ومعتقداته وبالتالي لا يمكن تفويضها.

كما يمكن تعريفها بأنها قرارات يقوم باتخاذها مسير واحد.

الفرع الرابع: التصنيف حسب الأهمية

يتمثل فيما يلي:

1-القرارات الأساسية: وتعتبر من القرارات الطويلة الأجل والتي تؤثر على مستقبل وأعمال المنظمة لفترة طويلة من الزمن مثل ذلك اختيار موقع أحد فروع المنظمة، تحديد المزيج السلعي للمنشأة والخطأ في اتخاذ مثل هذا النوع من القرارات يكون باهض التكاليف.

2-القرارات الروتينية: وهي تعبر عن القرارات التي يتكرر إصدارها يوميا ولا يتطلب وقتا وجهداً كبير لاتخاذها .

[1] شابوني مليكة، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالمدية (2014-2016)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم تسيير تخصص الإدارة المالية، جامعة يحي فارس، 2017،2018، ص38.

المطلب الثالث: مراحل عملية اتخاذ القرار.

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات وذلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين، وهناك تصنيفات مختلفة بمراحل وخطوات اتخاذ القرار الإداري، وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة.

2-1: المطلب الثاني مراحل عمليات اتخاذ القرار:

ولاتخاذ القرار عدة مراحل نذكرها فيما يلي:

المرحلة الأولى: تشخيص طبيعة المشكلة

تعتبر أول خطوة في عملية اتخاذ القرار ويعني تشخيص المشكلة، التعريف عن المشكلة الحقيقية وتحديد أبعادها وتحري السبب الرئيسي لظهور ومعرفة أسبابها فالمشكلة هي عبارة عن الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يكون، تشير إلى المتغيرات المستقلة التي تؤدي إلى جعل مستويات الأداء في المنظمة لا تتلاءم مع الهدف المحدد .

***المرحلة الثانية: مرحلة تحليل المشكلة وإيجاد البدائل:**

ويقصد حالة التحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة في المرحلة الأولى وهي تفترض اقتراح بدائل أو حلول مختلفة للمشكلة التي تم تشخيصها، وهذا يعتمد على قدرة المحلل في التحليل والابتكار لإيجاد الحلول الجديدة بالاعتماد على الخبرة السابقة، كما يجب أن يقوم المحلل بوضع أكبر عدد ممكن من الحلول البديلة حتى يضمن عدم وقوعه في الخطأ واختيار البديل المناسب، وأن يكون في حدود الموارد المتاحة لمتخذ القرار .

***المرحلة الثالثة: تحديد وتقييم البدائل**

البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام متخذ القرار لحل مشكلة قائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة، وعلى متخذ القرار القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمداً على

خبراته السابقة في هذا المجال، ويجب تحديد البدائل التي لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل المطروحة ضمن حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار لهذا فإن عملية تحديد البدائل تتطلب من الإدارة ما يلي:[1]

-القدرة على تطوير الحلول البديلة والتصور في حقل أيجاد الحلول وخاصة الجديد منها .

_ تقييم بين البدائل ويتم ذلك بواسطة دراسة وافية لكل بديل ثم تحديد النتائج المترتبة على كل و ، تكلفة كل بديل ثم مقارنة بين البدائل .

-المرحلة الرابعة: اختيار البديل الأمثل[2]

بعد الانتهاء من مرحلة تحديد البدائل وتقييم كل بديل سيصبح أمام متخذ القرار مجموعة من الحلول الممكنة يتم بعدها تحديد نقاط القوة والضعف لكل بديل من البدائل المتاحة، وبناءا على ذلك يستطيع متخذ القرار اختيار أفضل بديل يحقق أفضل عائد وقد يكون البديل الذي يحقق أقل خسارة هو الأفضل، إذا كان الأمر يتعلق بمواجهة خسارة محتملة وعموما نستطيع أن نقول إن متخذ القرار يجب أن يقوم بمقارنة الإيجابيات والسلبيات للبدائل .

-المرحلة الخامسة: تنفيذ القرار ومتابعته[3]

تتميز طبيعة القرار بأن تنفيذه يتم عن طريق الآخرين، والمدير يقوم فقط في هذه المرحلة بتوجيه القائمين على التنفيذ مبينا لهم العمل الذي يتوجب عليهم القيام به، والدور المطلوب من كل منهم والموارد المتاحة للتنفيذ وهذا يتطلب تفهم القرار من قبل منفذيه، وتحفيزهم على أدائه. ويتم ذلك من خلال مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات، حيث يشعر المنفذون بأن القرار من صنعهم.

---

[1] باسم الحميري، مهارات **إدارية، دار** الحامد، **الأردن**، ط1، 2010، ص62-63.

[2] عدنان عواد الشوايكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص236.

[3] نفس المرجع السابق،237 .

المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية.

تهدف القرارات المالية إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة بحيث تشمل هذه القرارات كل من قرار تمويل، قرار الاستثمار، قرار توزيع الأرباح.

إذ أن صناعة القرار من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف مختلف الدارسين، مما أدى إلى ظهور مجموعة كبيرة من الدراسات في هذا المجال ومنه سنتطرق في هذا المبحث على مفهوم القرار المالي وأنواعه وما هي العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات المالية وما هي معاييره.

المطلب الأول: مفهوم القرار المالي.

تعريف القرار المالي:

عرف القرار المالي بأنه اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية حيث يقوم المحلل المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية.[1]

القرار المالي هو ذلك القرار الذي يعتمد في اتخاذه على أسلوب تحليل منظم مرتكز المنطق العلمي، موظفا جميع البيانات المتوافرة من أجل الوصول إلى البدائل أو الحلول الممكنة لاتخاذه.[2]

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 207.

[2] منعم زمير الموسوي، **اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص14.

المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية

الفرع الأول: القرارات الاستثمارية

تعد قرارات الاستثمار من أهم القرارات المالية وأعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية والغالب في هذه القرارات أن الإدارة المالية تلجا لها أم لا في زيادة العائد على الاستثمارات أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

-يمكن القول بأن القرار الاستثماري بأنه ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل استثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بديلين آو أكثر.[1]

العائد والخطر:[2]

1-العائد: هو عبارة عن مجموع المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة، والعائد فد يكون عوائد فعلية أو عوائد متوقعة يمكن قياس العائد باستخدام النسب المالية. فيتم استخراج نسبة العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية وعائد الاحتفاظ بالأسهم وفق المعادلة التالية:

العائد على الاستثمار: ويقيس لنا مقدار العائد أي صافي الربح الذي تحمل عليه من كل دينار مستثمر في الأصول التي يمتلكها المشروع خلال الفترة المالية.

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

العائد على حق الملكية: يعد مقياس لمقدار كفاءة المشروع في استغلال أموال المالكين التوليد الأرباح بعد الضريبية فيتم احتسابه كما يلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

[1] عبد المطلب محمد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، مصر، 2012، ص38.

[2] دريد كامل آل شيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسير للنشر والتوزيع الأردن، 2006، ص153-154.

عائد فترة الاحتفاظ: يمثل العائد المتحقق من المحفظة الاستثمارية خلال فترة الاحتفاظ بالأوراق المالية، وتأخذ هذه العوائد على الاستثمار في الأوراق المالية أشكال مختلفة فمنها عبارة عن توزيعات الأرباح في حالة كون الأصول عبارة عن حقوق ملكية، وعلى شكل فوائد إذا كانت الأصول عبارة عن أدوات دين، ويضاف إليها الأرباح الرأس مالية الناتجة على الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للأموال المالية، ويمكن احتساب العائد كما يلي:

$$\text{عائد الاحتفاظ} = \text{التدفقات الجارية} + \left(\frac{\text{سعر البيع} - \text{سعرالشراء}}{\text{سعر الشراء}}\right)$$

2-الخطر: هو احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هو درجة التغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في الابتعاد، تحقيق قيمة التدفقات، ومصادر الخطر متعددة ولكنها تصنف إلى مصادر خطر خارجية ومصادر خطر داخلية.

3-علاقة العائد بالخطر:

إن قبول المستثمر بالعائد مرتبط بسلوكه تجاه الخطر الذي يتعرض له ولذلك فكل مستثمر تفضيل لدرجة الخطر فهناك المستثمر المتجنب للخطر، وهناك المستثمر المحب للخطر، وبالتالي فإن العائد المتوقع هو الذي يقبله المستثمر لقاء الخطر الذي يتحمله.

3-1تقييم الاقتراحات الاستثمارية:

الخطوة الأهم في عملية التقييم والمفاصلة بين المشروعات هي الخاصة بدراسة وتحليل الربحية لكل يديل؛ أي التعرف على المنافع المتوقعة ومقارنة هذه المنافع بالتكاليف حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة بالتدفقات النقدية الخارجة، وبصفة عامة تضم هذه الخطوة مرحلتين أساسيتين هما:[1]

- مرحلة تحديد ودراسة العائد للاقتراح.

[1] حنفي عبد الغفار، **الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرار**، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000، ص269.

-مرحلة التحليل المالي للتعرف على أوضاع السيولة بعد قبول الاقتراح وأثر الاستثمار على الهيكل المالي.

المرحلة الأولى: مرحلة تحديد العائد وتعني معرفة وقياس العائد المتوقع على الاستثمار بصرف النظر عن المعاملات المالية التي تحدث خلال حياة الاستثمار، وهي تلك الخاصة بالفوائد على القروض وكذلك أقساط هذه القروض.

المرحلة الثانية: وهي الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توافر التمويل الضروري لتنفيذه وأن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته وتتضمن هذه المرحلة جانبين هما:

- تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي، وتشغيل الاستثمار.

- تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الملائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق من أن مصدر التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة.

الفرع الثاني: قرارات التمويل

تحتاج المؤسسة إلى قرارات تهدف إلى تمويل عملياتها الإنتاجية، وذلك من خلال عدة طرق للتمويل لتحقيق عوائد منها.

-**تعريف قرارات التمويل:** هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للاستثمار، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء للاستدانة.[1]

هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل لشركة الأعمال والتي تصل من خلالها لاختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم القيمة السوقية لسهم، إن اهتمام المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي ويعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن:

[1] مليكة زعيب، الياس وبجعادة، **الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية**، دراسة أسس صناعة القرار التمويلي المؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2009، ص1.س

- توفيرها خلال فترة زمنية مناسبة.

-توفيرها بأقل تكلفة ممكنة.

-استثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

تعتبر الإدارة المالية جملة من المتغيرات ضرورية وأساسية في اتخاذ القرار التمويلي وهي:

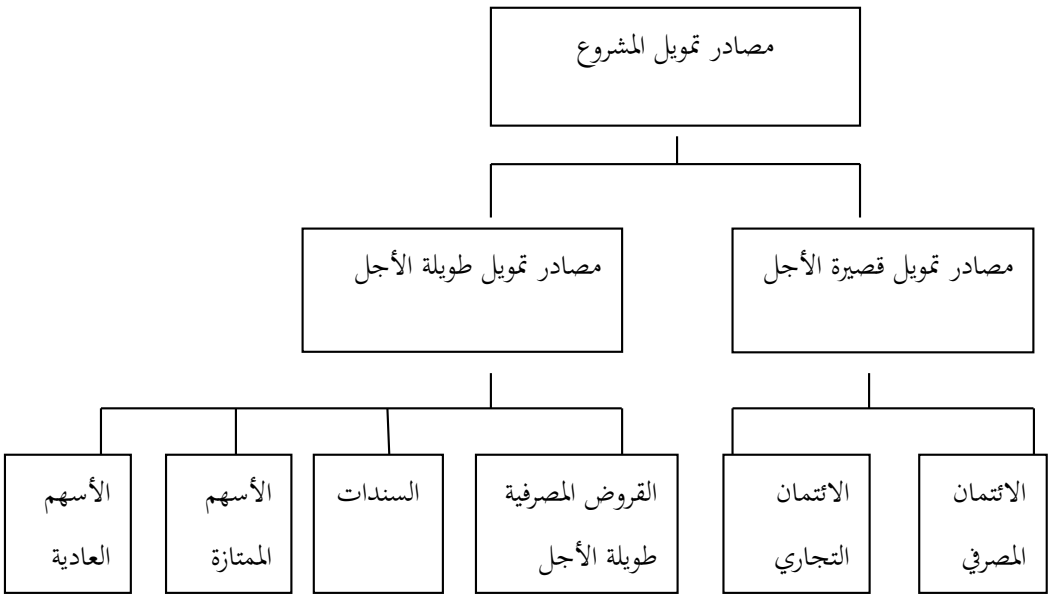
-هيكل التمويل المناسب، المرونة، التكلفة، الزمن .

حيث تشكل هذه المحددات الأبعاد الرئيسية لاتخاذ القرار المالي.

مصادر التمويل:

يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى مصادر أموال قصيرة الأجل، ومصادر طويلة الأجل والشكل التالي يبين لنا أنواع هذه المصادر.

الشكل رقم(1_2): مصادر التمويل



المصدر: دريد كامل أل شيب، مرجع سبق ذكره، ص199.

***مصادر التمويل طويلة الأجل:**

هي تلك مصادر التي تكون مدتها أكثر من سنة وتستخدم في الاستثمارات الطويلة، أو لتلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة وتقسم لقسمين:[1]

1-مصادر التمويل الخارجي: هي تلك المصادر التي يتم الحصول عليها من خارج المشروع ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المصادر:

1-1-أموال الملكية: وهي:

-الأسهم العادية: السهم وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام ولها القابلية على التداول وغير قابلة للتجزئة من قيل حاملها ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد أي أنها أبدية على طول عمر المشروع.

-الأسهم الممتازة: هي أسهم تمنح لحاملها مجموعة من الامتيازات التي تظهر الفرق بينها وبين الأسهم العادية والمتمثلة في حصول حامليها على نسبة أرباح ثابتة، حصول حامل السهم على حقه أولا في حالة التصفية، وعلى غرار الأسهم العادية، لا يحق لصحاب الأسهم الممتازة بالتصويت عند انعقاد الجمعية العمومية.

1-2-الأموال المقترضة: يمكن الحصول عليها بواسطة السندات أو القروض طويلة الأجل.

-**السندات:** هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة تصدرها الشركة وتفرح للتداول وإلى الأفراد والمؤسسات يهدف الحصول على تمويل طويلة الأجل وبفائدة سنوية ولها تاريخ استحقاق.

-**القروض المصرفية طويلة الأجل:** إحدى مصادر التمويل طويل الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وقد تكون مدتها أكثر من سنتين وتمنح مثل هذه القروض من البنوك ومؤسسات الأموال الأخرى المحلية من داخل البلد أو خارجية من خارج البلد، ويتم تحديد

[1] درید کامل آل شیب، مرجع سبق ذکره، ص 216.

مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة الدفع بالاتفاق مع المفترض وكذلك أسلوب إعادة المبلغ المفترض.

-مصادر التمويل الداخلي:

أ -**تصنيف مصادر التمويل:** هي تلك المصادر التي يحصل عليها داخل المشروع نفسه ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:[1]

- **الاهتلاك:** يعرف على أنه مصرف لا يستخدم أموال الحاضر، وإن كان يترتب عليه خصم جزء من الإيراد واحتجازه لفترة إلى أن يحين وقت إحلال الأصول التي خصم لحسابها أقساط الاهتلاك.
- -**المؤونات:** هي أموال تقتطع من الأرباح الموجهة لخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل.
- **الأرباح المحتجزة:** هي الأرباح المتحصل عليها من النتيجة الإجمالية بعد اقتطاع الضريبة منها.
- **الاحتياطات:** الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع.

-مصادر التمويل قصيرة الأجل:

إن المقصود بالتمويل قصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل الاستثمارات الجارية قصيرة الأجل توجد عدة مصادر للتمويل قصير الأجل ويمكن إجمالها بنوعين أساسيين هما: [2]

[1] محمد عبد العزيز عبد الكريم، **الإدارة المالية والتخطيط المالي**، مكتبة عين شمس، مصر 1995، ص96.

[2] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة **المالية المتقدمة**، مرجع سبق ذكره، ص82.

- **الائتمان التجاري:** هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة يقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة ويحتاج المشترى إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل.
- **الائتمان المصرفي:** تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية إلى التمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الاحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسع في نشاط المشروع، وعادة يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في فترة أقل من سنة.
- **هيكل التمويل:**[1]
- **هيكل التمويل:**

تؤثر طريقة التمويل في الشركة على برحيتها، وبالتالي لابد من اختيار هيكل التمويل المناسب، أي الخليط المتجانس من مصادر التمويل والذي من خلاله تتمكن الإدارة من تعظيم مستوى ربحتها وبالتالي تحقيق هدفها المتمثل في تعظيم ثروة المالك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم.

لابد للإشارة إلى أن الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي يحمل الشركة كلفة المخاطر المالية وترتبط هذه المخاطرة بنمط التمويل الذي تختاره الشركة مما يدفعها للدفع فائدة .

الفرع الثالث: قرارات توزيع الأرباح.

تتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع الأرباح.

– سياسية توزيع الأرباح:

تتضمن سياسات التوزيعات اتخاذ القرار بتوزيع أو احتجاز الأرباح عادة لإعادة استثمارها في المؤسسة، وهناك سياسات عديدة نذكر منها:[1]

[1] دريد كامل آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص 234–235.

- التوزيعات الثابتة: والتي تنطوي على توزيع نسبة ثابتة من الأرباح، وتقوم الإدارة بزيادة النسبة إلا إذا كانت لها رؤية واضحة عن مستقبل أرباح المؤسسة.
- سياسة الحد الأدنى زائد الفائض: والتي تنطوي على قيام المؤسسة بإجراء حد أدنى من التوزيعات الثابتة وفي الفترات التي ترتفع فيها أرباح المؤسسة تقوم بإجراء توزيعات إضافية.
- خطة إعادة استثمار التوزيعات: تتيح هذه الخطة قيام المؤسسة بطريقة مباشرة باستخدام التوزيعات في شراء أسهم إضافية لبعض الشركات، وتتلاءم هذه السياسة مع المستثمرين الذين لا يرغبون في الحصول على دخول حالية.
- **تجزئة الأسهم والتوزيعات في صورة أسهم:** تقوم المؤسسة بزيادة الأسهم المصدرة، وغاليا ما يؤدي ذلك لتخفيض سعر السهم، بينما تعتبر عملية إجراء توزيعات في صورة أسهم إلى قيام المؤسسة به لا من دفع توزيعات نقدية على المساهمين بدفع أسهم إضافية.

المحددات الأساسية لتوزيع الأرباح:

بالرغم من أن الاتجاهات المعاصرة تشير إلى بوادر العمل باستراتيجية تخفيض توزيع أرباح، إلا أن المهام الرئيسية التي تشغل مدراء الشركات باستمرار، هي المقدار المطلوب توزيعه على حملة الأسهم لتحقيق الرضا إن مثال هذه الاستراتيجية تحتاج إلى الكثير من التحسينات في سياقها وعمقها التحليلي، لوجود محددات أساسية تحكم التغيير في توزيع الأرباح والتي يمكن إيجازها كالاتي:

1-الأرباح المتوقعة (ربحية السهم)

2-النقد

---

[1]محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، مصر 2010، ص397.

3-نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم الواحد.

4-القابلية التسويق.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات المالية ومعايير اتخاذ القرار.

اولا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات المالية.

-**البيئة الخارجية:** تتضمن البيئة الخارجية العديد من المكونات كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمنافسين والموردين والعملاء وغيرها، وتتأثر كل من الشركة والقرارات المتخذة فيها بكل تأكيد بهذه العوامل جميعاً، مما يعني ضرورة إدراك متخذ القرار لكل هذه المؤثرات والتعامل معها بعقلانية ثم اتخاذ القرار الذي يعد ملائما.[1]

-**البيئة الداخلية:** تتضمن العديد من المكونات كالمناخ التنظيمي وحجم المؤسسة وعدد العاملين فيها وطبيعة تخصصاتهم وكفاءاتهم وخيراتهم وغيرها، وتختلف البيئة الداخلية عن البيئة الخارجية من حيث السيطرة، فبينما لا يكون للمؤسسة سيطرة كبيرة على بيئتها الخارجية، نجد أن سيطرتها على البيئة الداخلية تعتبر قوية، مما يعني توافر إمكانية عملية اتخاذ القرار.

- **تأثير متخذ القرار:** تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكوناته الشخصية، وأنماط سلوكه التي تتأثر بظروف البيئة المختلفة كالأوضاع العائلية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند متخذ القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يملك من ميول وانفعالات تؤثر في اتخاذ القرار

-**موقف اتخاذ القرار:** تتعلق بدرجة تأكد الإدارة ومتخذ القرار من النتائج المترتبة عن اتخاذه، ويقصد بالمواقف كافة العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة والتي تؤثر عليها، مما يعني

[1] احمد فؤاد الصيد **التخطيط المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، وكالة ورقلة لفترة 2014 -2016، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجاري تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، سنة 2016 / 2017، ص 14.

ضرورة إدراك متخذ القرار لكافة هذه الظروف وفهم كيفية تأثيرها على اتخاذ القرار من كافة جوانبه.[1]

ثانيا: معايير اتخاذ القرارات المالية.

يجب على متخذ القرار أثناء اتخاذه لقرار مالي اعتماده على معيار أو مجموعة من المعايير التي تمكنه من المفاضلة بين البدائل الممكنة لحل مشكلة معينة

1-1إتخاذ القرارات بناء على مؤشرات ونسب التحليل المالي

مفهوم التحليل المالي:

ويعرف بأنه مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.[2]

أهداف التحليل المالي: وتتمثل فيما يلي:[3]

-معرفة المركز المالي للمؤسسة

-مقارنة الوضعية المالية للوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع

-المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد

-توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.

مؤشرات التحليل المالي: تتمثل فيما يلي:[1]

---

[1] حسن علي مشرفي، نظرية **القرارات الإدارية** مدخل نظري وكمي، دار زهراء للنشر والتوزيع عمان، الأردن وعمي دار زهرات للنشر والتوزيع، 1997، ص30.

[2] الحيالي وليد ناجي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2004.

[3] رجال السعدي وآخرون، **معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة**، دراسة حالة بالمؤسسة الجزائرية لإنتاج مواد البناء، أم البواقي، سنة 2020-2021ص10.

- **رأس المال العامل (FR):** هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الموجهة لتمويل الأصول الجارية، وهو عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة.

طرق حسابه: يمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما أسلوب من أعلى الميزانية وأسلوب بالميزانية.

✓ **أسلوب أعلى الميزانية: في** هذه الحالة فإنه يساوي الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل =الأموال الدائمة –الأصول الثابتة

✓ **أسلوب من أسفل الميزانية:** في هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل=الأصول المتداولة –الديون القصيرة الأجل

- **احتياجات رأس المال العامل (BFR):** هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون القصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين يعبر على حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة يحسب وفق العلاقة التالية:[2]

احتياجات رأس المال =(قيم الاستغلال +قيم قابلة للتحقيق)-(ديون قصيرة الأجل –تسبيقات

[1] سيد علي، معايير **اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة، دراسة** حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز، وحدة إنتاج الكهرباء بأدرار، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016-2017.

[2] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعملية الائتمان**، مرجع سبق ذكره، ص61.

- **الخزينة :(T)**: تعرف بأنها مجموع الأموال الجاهزة والموجودة تحت تصرف المؤسسة لدورة الاستغلالية وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات

الخزينة= رأس المال العامل –احتياجات رأس المال العامل

- **النسب المالية: هي** عبارة عن مجموعة النسب تسعى إلى دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية يبعضها البعض، تهدف الوصول إلى بعض المؤشرات التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارهم الاستثماري.[1]

1-نسبة السيولة: توضح هذه النسب مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها والأصول تعتبر سائلة إذا كانت نقود أو يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة في فترة قصيرة.[2]

ومن بين أهم النسب المعروفة:

نسبة السيولة العامة: تبين مدى تغطية الأصول المتداولة لديون قصيرة الأجل عموما يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من واحد تحسب كما يلي:

نسبة السيولة العامة =(الأصول المتداولة /ديون قصيرة الأجل) ×100

نسبة السيولة المختصرة: تبين مدى تغطية كل الديون القصيرة الأجل بواسطة الحقوق هذه النسبة تكون مقبولة في المجال ما بين (0،33الى 0،5) وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة =100 $\times \left(\frac{\text{الاصول المتداولة – المخزونات}}{\text{ديون قصيرة الاجل}}\right)$

[1] سيد علي، **معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية بالمؤسسة**، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] عبد الوهاب، يوسف أحمد، التمويل **وإدارة المؤسسات المالية**، **دار** النشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص94.

نسبة السيولة الفورية: تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، عادة تكون مقبولة في المجال من (0,25-إلى 0,33) تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = 100 \times \left(\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الاجل}}\right)$$

2-نسب التمويل: وهي تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام ومن أهمها:[1]

- **نسبة التمويل الدائم:** تكون هذه النسبة مرضية إذا كانت أكبر أو تساوي الواحد، وفي حالة تساوي الواحد فهذا معناه رأس المال العامل الدائم معدوم، تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100$$

- **نسبة التمويل الخاص: إذا** كانت النتيجة تساوي الواحد فمعناه أن رأس المال العامل الخاص معدوم.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{أموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100$$

- **نسبة المديونية: تستخدم** هذه النسبة في معرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير من جهة، ومن جهة أخرى مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

[1] سيد على، **مرجع** سبق ذكره، ص 13.

- **نسبة الاستقلالية المالية: وهي** تحدد العلاقة بين الديون المالية ماعدا السلفات المصرفية والأموال الخاصة، وتحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية =(الأموال الخاصة / مجموع الديون)×100

تبين هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدل الديون المستحسن أن تكون أكبر من الواحد.

نسب دوران النشاط: تقيس هذه النسب مدى فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة لديها وذلك من خلال تحليل سرعة دوران أصولها المتداولة حتى يتحقق اعلي ربح ونميز في ذلك بين مدة دوران الزبائن، مدة دوران الموردين، مدة دوران المخزونان.[1]

1-مدة دوران الزبائن =	(الزبائن +أوراق القبض / مبيعات السنة) ×360

2-مدة دوران الموردين: تبين لنا هذه النسبة المدة الممنوحة من طرف المؤسسة لتسديد تحسب بالعلاقة التالية:

مدة دوران الموردين=

مدة دوران الموردين =(الموردين +أوراق الدفع /مشتريات السنة) ×360

3-مدة دوران المخزونان: تعمل المؤسسة على جعل هذه النسبة في أدنى قيمة لها ويمكن إيجاد مدة دوران المخزونان كما يلي:

مدة دوران البضائع = متوسط المخزون / تكلفة شراء البضاعة

[1] سيدعلي ، معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في تنشيط السياسة المالية في المؤسسة ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

مدة دوران المواد الأولية = متوسط المخزون / تكلفة شراء المواد الأولية

مدة دوران المنتجات التامة =متوسط المخزون / تكلفة الإنتاج

-**نسب المردودية: هي** قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وتعتبر نسبة المردودية بأنها نسب مختلطة يتم الحصول عليها على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية وفيما يلي أهم نسب المردودية: نسب المردودية الاقتصادية، نسب المردودية المالية.

تعريف المردودية الاقتصادية: تعرف بأنها تقيس لنا مردودية كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول لتحقيق النتيجة الصافية، وتحسب كما يلي:

المردودية الاقتصادية =(النتيجة الصافية /الأصول الاقتصادية)×100

المردودية المالية: وهي عبارة عن مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة من الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة الصافية وتحسب كما يلي:

المردودية المالية=(النتيجة الصافية / الأموال الخاصة)×100

نسب الربحية: إن نسب الربحية تشير إلى مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات أو الأصول المستثمرة وتهم هذه النسب الملاك والمقرضين.[1]

ولنسب الربحية عدة تقسيمات منها:[1]

نسبة مجمل الربح إلى المبيعات =(مجمل الربح / صافي المبيعات) ×100

[1] عصران جلال عصران، **الاستثمار والتمويل واستراتيجية تسعير الأوراق المالية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012، ص110.

نسبة صافي الربح إلى المبيعات =(صافي الربح / صافي المبيعات) ×100

اتخاذ القرارات في حالة التأكد:

يكون لدى متخذ القرار المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية، حيث يستطيع أن يحدد على وجه الدقة العائد المصاحب لكل بديل، كما يكون على يقين من النتائج الايجابية وأنه واثق مما سيحصل عليه وبأفضل التدفقات ولعل من بين المعايير التي تتخذ عن حالة التأكد نجد:

- **معايير التقييم التي لا تأخذ القيمة الزمنية للنقود:**

معيار فترة الاسترداد :(DR)[2]

تعريفه: يبحث هذا المعيار عن المدة الزمنية لاسترجاع القيمة الأولية للاستثمار ويهدف أساسا إلى الاسترجاع السريع لرأس المال المستثمر بالمشروع كما تقيس فترة الاسترداد برأس المال المستثمر الوقت المطلوب لرأس المال المستثمر ليتم امتصاصه من خلال التدفقات النقدية في السنوات من 1الي /n.

الجدول رقم(1_2) يوضح معيار فترة الاسترداد:

المعيار	طريقة حسابه	تقييمه
فترة الاسترداد	ط1: $\frac{I0}{CFt}$ =DR التدفقات النقدية المتساوية. ط2: $DR = \sum_{t=1}^{n} cFt - I0$ التدفقات النقدية الغير متساوية	يمكن القول إن معيار فترة الاسترداد يعتبر من أكثر المعايير استخداما وشيوعا، نظرا لسهولة توفر المعلومات اللازمة للاستخدامه لذا

[1] مؤيد راضي حنفر وعشان فلاح المطارنة **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 164.

[2] رحال السعدي وآخرون، **معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة**، مرجع سبق ذكره ص 13-15.

		بوسعنا القول إن هذا المعيار يمكن أن يعطي للمستثمر الأفضلية للمشروع الذي يمكن من استرداد رأس ماله بفترة أقصر تجنبا للمخاطر التي يمكن أن تزيد كلما طالت فترة الاسترداد إلا أنه لا يخلى من العيوب.

معدل العائد المحاسبي (TRC):

تعريفه: يعتمد هذا المعيار على مفهوم الربح المحاسبي الذي يسمح بتحديد معدل معين لمروديه المشروع.

الجدول رقم (2_2): يوضح معيار معدل العائد المحاسبي:

المعيار	طريقة حسابه	تقييمه
معدل العائد المحاسبي	$\mathbf{TRC} = \frac{1}{n}\sum \boldsymbol{Cfr} \times \mathbf{100}$	يتميز بالبساطة والسهولة لهذا يستخدم بواسطة عدد من المنشآت كأداة لتقييم اقتراحاتها الرأسمالية، وكذلك يعتبر أحد الوسائل الرقابية الذاتية على كفاءة المشروعات الاستثمارية، إذا ما تمت المقارنة بمعدل العائد المطلوب تحقيقه أو

		معدل الخصم أو تكلفة رأس المال، كما يمكنه تحديد قيمة العائد الاقتصادي المتوقع تحقيقه في المشروع الاستثماري

- **ثانيا: معايير التقييم التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود:**

صافي قيمة الحالية (VAN):

تعريفه: هي الفرق بين القيمة الحالية لتدفقات النقدية الداخلية والخارجية، بمعنى تضم التدفقات النقدية إلى لحظة الصفر.

الجدول رقم (3_2): معيار صافي القيمة الحالية:

المعيار	طريقة حسابه	تقييمه
صافي القيمة الصافية	**ط1:** $VAN=I0+\sum_{i=1}^{n}\frac{cFt}{(1-i)^t}$ **ط2:** $VAN= I0+cf.\frac{(1-i)^{-t}}{i}$	رغم أهميته في عملية التقييم إلا أنه لا يأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود بل يأخذ عليه مجموعة من النقائص من بينها: أنه يفترض ضمنيا بأن صافي النقد سوف يعاد استثماره بمعدل عائد مساوي لمعدل الخصم، ولا يوجد ما يضمن صحة هذا الافتراض كما يطلب حسابه تحديد معدل خصم مناسب.

معدل العائد الداخلي (TRI):

تعريفه: هو معدل الاستحداث الذي يجعل من صافي القيمة الحالية معدومة، أي يجعل التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار متساوية مع التكلفة الأولية في بداية الفترة.

الجدول رقم (4_2): معيار معدل العائد الداخلي:

المعيار	طريقة حسابه	تقييمه
معدل العائد الداخلي	ط1: $TRI=\sum_{i=1}^{n} cFI(1+r)^{-1}$ ط2: $TRI=CF\frac{1-(1+r)^{-r}}{r}$	يتميز بمجموعة من الخصائص من بينها أنه يسهل المفاضلة بين البدائل الاستثمارية على أساس معدل العائد، كما يعد من أهم المعايير المستخدمة في المفاضلة بين الاقتراحات الاستثمارية المختلفة ويستخدمه البنك الدولي حاليا في كل أنواع التحليل المالي والاقتصادي للمشروعات إلا أنه لا يخلو من العيوب

-اتخاذ القرارات في حالة المخاطرة وعدم التأكد:

الحالة / العنصر	المخاطرة		عدم التأكد	
	التعريف	طريقة حسابه	العنصر	التعريف
التباين	هو مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي	$V=\sum_{i=1}^{n} pi(Di-E)^1$ حيث Diالعوائد المحتملة للمشروع E التباين Pi احتمال حدوث العوائد	معيار التشاؤم	هذا المعيار يختار البديل الذي يحقق أدنى قيمة لصافي القيمة الحالية لكل بديل ثم يفاضل بينها ليختار البديل الذي يحقق أقصى قيمة حالية صافية
الانحراف المعياري	أحد مقاييس التشتت، وهو الجذر التربيعي للتباين	$\delta=\sqrt{\sum_{i=1}^{n} Pi(Xi-\bar{X})^2}$ حيث pi هي احتمال حدوث العوائد Xi العوائد المحتملة للمشروع X الوسط الحسابي	معيار الندم	تهدف هذه الطريقة إلى تحقيق معدل ندم متخذ القرار عند اختياره لبديل دون أخر تحت حالات الطبيعة المختلفة أي اختيار أفضل الأسوأ
معامل الاختلاف	مقياس نسبي للمخاطر، حيث يزودنا بحجم المخاطر للقيمة المتوقعة للتدفقات النقدية.	$CV=\frac{\delta}{X}$ هو انحراف معياري X الوسط الحسابي	معيار التفاؤل	يختار أفضل قيمة في كل بديل ثم يختار أفضل هذه القيم وكذا يطلق على هذا المعيار أكبر قيمة للحدود القصوى.

المبحث الثالث: تحليل التدفقات النقدية وإدارتها

تعبر النسب المالية عن العلاقة بين رقمين، وهي مؤشرات تعكس الوضع المالي للمؤسسة، ومن المهم جدا أن يتم تحليل هذه النسب وتفسيرها وعدم الاكتفاء فقط بحسابها.

المطلب الأول: نسب السيولة كأسلوب لإدارة النقدية

أولا-تعريف السيولة ومكوناتها

تعريف السيولة: السيولة في معناها المطلق يقصد بها النقدية، أو بعبارة أخرى السيولة هي قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المطلوبة بصورة فورية وفي الوقت المناسب، وذلك من خلال تحويل أصل من الأصول أي نقد سائل بسرعة ودون خسارة للقيمة.[1]

مكونات السيولة: تصنف مكونات السيولة وذلك من خلال السرعة في توفيرها إلى ما يلي:[2]

- ✓ السيولة الحاضرة: تشمل الأصول الحاضرة كافة الأموال السائلة المتجهة إلى الحساب البنكي للمؤسسة الواقع تحت تصرفها.
- ✓ السيولة شبه السائلة (شبه نقدية): حيث تعبر عن إمكانية المؤسسة في توفير السيولة عن طريق تصفية أو رهن بعضا من أصولها شبه السائلة أو سهلة التصريف مثل الأوراق المالية

[1] نضال رؤوف أحمد، دراسة **تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام الكشف التدفق النقدي، مجلة** كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 36، 2013، ص302.

[2] خميسي قائدي، أمينة بن خزنا حي،"**قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية (دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC) الفترة 2008-2012**»، **مجلة** الابتكار والتسويق، المجلد 3، العدد 3، جامعة حيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، جانفي 2016، ص79.

ثانيا – نسب لسيولة وأنواعها

تعريف نسب السيولة: وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموع الأصول المتداولة، ويهتم مقرضو الأموال قصيرة الأجل هذه النسب بصفة خاصة وذلك إلى جانب اهتمام كل من الغدارة والملاك.[1]

أنواع نسب السيولة: يمكن حصر أهم نسب السيولة في العناصر التالية:

- ✓ **نسب التداول: هي** النسب التي تشير إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها المتداولة.

$$\text{نسب التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- ✓ **نسبة السيولة السريعة: وتسمى** أيضا بالاختبار القاطع، هذه النسبة توضح قدرة الشركة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة (ماعدا المخزون والمدفوعات مقدما). لذا فهي تؤشر قدرة الاستمرار، وفائدة هذه النسبة تكمن عندما تواجه الشركة مشاكل في تصريف المخزون وتقاس هذه النسبة وفقا للعبارة الرياضية التالية:[2]

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\left(\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}\right)}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

[1] محمد عبد السلام، إدارة **الموارد المالية**، **دار** التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2017، ص97

[2] عدنان تايه ألنعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل **والتخطيط المالي –اتجاهات معاصرة –**الطبعة العربية، دار اليازوري عمان، الأردن ن 2008، ص 91.

✓ **نسبة النقدية (الخزينة الفورية):** تقيس هذه النسبة القدرة على الوفاء الفوري بالاستحقاقات من الديون قصيرة الأجل، وهذا باللجوء للسيولة المتوفرة في الخزينة وتقاس كما يلي:[1]

$$\text{نسب الخزينة الفورية} = \frac{\text{الخزينة (النقدية)}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

المطلب الثاني موازنة النقدية كأسلوب لإدارة النقدية

أولا–تعريف الموازنة النقدية

_يمكن تعريف الموازنة النقدية إنها بيان الفائض أو العجز النقدي خلال فترة زمنية محددة نتيجة حساب الفارق بين الإيرادات النقدية المتوقعة مطروحا منه المصروفات النقدية المتوقعة خلال نفس الفترة.

ثانيا –أهمية الموازنة النقدية

تكمن أهمية الموازنة النقدية بقصد توجيه القرارات في عدة مجالات كونها:[2]

✓ تعطي المعلومات التفصيلية عن نمط تدفق المقبوضات النقدية ن سرعة تحصيل الحسابات المدينة، وتأثير سياسات البيع بالدين على سيولة الشركة.

✓ تعطي معلومات تفصيلية عن حجم وتوقيت المشتريات، وتأثير شروط الشراء المحددة من قبل المورد على سيولة الشركة.

✓ تفرض عملية إعداد الموازنة النقدية على الغدارة المالية في الشركة أن تفحص وتقدر كل عنصر من عناصر الإيرادات والنفقات النقدية، مما يمكن من دراسة تأثير كل هذه العناصر على سيولة الشركة.

---

[1] بلعور سليمان، التسيير **المالي –محاضرات تطبيقات** –، **الطبعة** الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 72

[2] محمد عزت الميداني، الإدارة **التمويلية في الشركات**، الطبعة السابعة، العيكاني للنشر، الرياض، السعودية، 2015، ص84.

- ✓ تمكن الموازنة النقدية المدير المالي في الشركة من معرفة حجم وتوقيت الاحتياجات النقدية للشركة بشكل مسبق، حتى يعمل على تأمينها قبل حدوثها بشروط ملائمة من مصادر التمويل المناسبة.

ثالثا – مراحل إعداد الموازنة النقدية

تغطي موازنة الخزينة مدة زمنية تقدر بسنة، غير أنها يمكن أن تكون المدة اقل أو أكثر من ذلك، وتقسيم هذه المدة إلى فترات أقل يرجع إلى النشاط الذي تزاوله المؤسسة، وعليه تمر عملية إعداد الموازنة بمرحلتين:[1]

- ✓ المرحلة الأولى: تقدر فيها المقبوضات والمدفوعات التي يتحدد من خلالها ما كان في الرصيد فائضا أو عجزا، قبل أن تؤخذ بعين الاعتبار التمويلات أو التوظيفات قصيرة الأجل.
- ✓ المرحلة الثانية: ويتم من خلالها اختيار مصادر التمويل والتوظيفات النهائية التي تدمج فيها المصاريف المالية التي تتعلق بالتمويل والإيرادات المالية التي تترتب عن التوظيفات.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات التوازن كأسلوب إدارة نقدية

لدراسة وتحليل القوائم، غالبا ما يكون أمام لمحلل المالي مجموعة من الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو تقييم الماضي ن أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ومن بينها مؤشرات التوازن المالي.

أولا – مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي ومنها ك

- ✓ رأس مال العامل: وهو جزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل جزء من الأصول المتداولة، وذلك لمواجهة تذبذبات دورة الاستغلال، وهو عبارة عن هامش أمان.

[1] باديس بن يحي بوخلوه، الأمثلة **في تسيير خزينة المؤسسة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص6

- ✓ صافي رأس مال العامل: ويقصد به الأصول المتداولة ناقص الخصوم المتداولة (الديون قصيرة الأجل)، ولذلك فإن تحديد صافي رأس مال العامل ينبغي له الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من هاذين الجانبين.

وهناك طريقتين لحساب رأس مال العامل الصافي:

- ➢ من أعلى الميزانية: وهي الطريقة الأكثر استعمالا لقياس التوازن المالي على المدى الطويل، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الصافي = الأموال الدائمة –الأصول غير الجارية

- ➢ من أسفل الميزانية: يعني تخصيص جزء بسيط من الأموال الدائمة لتغطية دورة الاستغلال ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الصافي =الأصول المتداولة (التجارية) – الديون قصيرة الأجل

ثانيا–أنواع رأس مال العامل

- ✓ رأس مال العامل الإجمالي: هو ذلك الجزء من الأصول الذي يتعلق بنشاط الاستغلال للمؤسسة، أي بمعنى العناصر التي تدخل ضمن دورة الاستغلال وهي مجموعة عناصر الأصول المتداولة، التي تدور في مدة أقل من سنة، وتتحول إلى سيولة في أقل من سنة.

رأس مال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

- ✓ رأس مال العامل الصافي: هو الأكثر أمانا، وقد تم التطرق له آنفا
- ✓ رأس مال العامل الخاص: وهو عبارة عن رأس مال العامل الصافي ولكن بدون ديون طويلة ومتوسطة الأجل الموجهة لتمويل الأصول الثابتة، ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة –الأصول الثابتة

أو

رأس مال العامل الخاص = الأصول المتداولة –مجموع الديون

✓ رأس مال العامل الأجنبي: هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس مال العامل الأجنبي، أو الأصول المتداولة، ويحسب وفقا للعلاقة التالية:[1]

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم –الأموال الخاصة

أو

رأس مال العامل الأجنبي = ديون طويلة ومتوسطة الأجل + ديون قصيرة

ثالثا – احتياج رأس مال العامل (BFR):[2]

تواجه العديد من المؤسسات الأزمات خلال دورة الاستغلال نتيجة للتقدير السيئ لحجم الاحتياجات التي تتطلب هذه الدورة، بسبب قصر هذه الدورة، بسبب قصر هذه الدورة وتكرارها، فهي تتطلب جهد واستعداد كبيرين من أجل السير الحسن للأنشطة الاستغلال.

✓ **مفهوم احتياج رأس مال العامل (BFR):** يتولد الاحتياج المالي لدورة الاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى الغير أي المتعاملين مخزوناتها، وبالتالي يجب على المؤسسة البحث عن مصادر لتمويل هذا العجز.

✓ حساب احتياج رأس مال العامل: يحسب احتياج رأس مال العامل وفقا للعلاقة التالية:

احتياج رأس مال العامل = (الأصول الجارية – المتاحات) – (الخصوم الجارية – التسبيقات المصرفية)

يمثل احتياج رأس مال العامل أيضا جزء من احتياج تمويل النشاط الذي لا يمول من خلال الموارد الناتجة عن النشاط، وهنا يمكن التمييز بين احتياج رأس مال العامل للاستغلال واحتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال وهما يحسبان بالعلاقتين التاليتين:

[1] رائد محمد عبد ربه، نظرية **المنظمة والمؤسسة، الطبعة** الأولى، الخيارية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 193-196

[2] ميساء خليفة، محاضرات **في التحليل المالي المتقدم**، جامعة، الجزائر، ص29.

احتياج رأس مال العامل للاستغلال = (المخزونان + الحقوق) – (الموردين + الرسم على القيمة المضافة + مصاريف المستخدمين)

احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال =(حقوق التنازل على الاستثمارات + التكاليف المدفوعة مسبقا) – (المؤونات + موردو الاستثمارات +ديون الضرائب على أرباح الشركات)

رابعا – مؤشر الخزينة (TR)

تمثل الخزينة الفرق بين رأس مال العامل واحتياج رأس مال العامل، أو هي مجموعة الأموال التي هي في حوزة المؤسسة لمدة تقدر بدورة الاستغلال، بحيث يكون لديها القدرة على تسديد ديونها في المستقبل، وهي تشمل القيم الجاهزة (المتاحات) التي تكون تحت تصرف المؤسسة، خلال الدورة، ومنه نستنتج أن الخزينة هي الفرق بين الموارد المستغلة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن استغلال نشاطها، ويحسب مؤشر الخزينة بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس مال العامل – احتياج رأس مال العامل

أو

الخزينة = المتاحات – التسبيقات المصرفية

خلاصة الفصل:

خلال هذا الفصل قمنا بدراسة أساليب تحليل التدفقات النقدية من خلال تطرقنا إلى إعدادها والنسب المتعلقة بها ، ولقد تبين لنا أن قائمة التدفقات النقدية على قدر كبير من الأهمية ، فهي تعتبر ضرورية لعرض البيانات نظرا لما تقدمه من معلومات للمستخدمين ، كما أنها تؤثر على عملية اتخاذ القرارات حيث يعتبر القرار المالي من أصعب القرارات التي تقع على عاتق المدير المالي وتظهر في ضوئها مدى كفاءة وقدرة هذا المدير على تحمل المسؤولية ، للوصول إلى الأهداف المبتغاة والمرجوة لتحسين وضع المؤسسة مستقبلا ، وبالتالي تعظيم القيمة السوقية لها ، كما يتطلب ذلك تحليل البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية ومناقشة نتائجها .

الفصل الثالث: دراسة حالة حول التدفقات النقدية ودورها في تحسين القرار المالي بمؤسسة سونلغاز بالمدية

تمهيد:

من خلال دراستنا النظرية من مختلف الجوانب، وللوصول الى دارسة شاملة وواضحة سنتطرق الى دارسة تطبيقية تعكس الجانب النظري المشار اليه في الفصلين السابقين، وقد قمنا بدارسة ميدانية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بمديرية المدية فرع من فروع مجمع سونلغاز .

وقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة (الفصل الثلاث) الى مباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة (العرض العام للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بالمدية بما فيه من اهداف للشركة، مهام الشركة، وكذا الهيكل التنظيمي)

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية لاتخاذ قرارات مالية متوازنة.

المبحث الثالث: دور مؤشرات إدارة التدفقات النقدية في اتخاذ القرار مالي وتحسينه .

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز "توزيع الكهرباء والغاز"

تعتبر مؤسسة سونلغاز من أقدم المنشآت القاعدية التي عرفتها الجزائر فهي مؤسسة عمومية وطنية لتوزيع الكهرباء والغاز، حيث تقوم بمساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والصناعية، وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على المؤسسة وإبراز مكانتها التاريخية، وكذلك التطرق إلى وظائفها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز"

أنشأت المديرية سنة 1947لتوزيع الطاقة الكهربائية والغاز، وتلبية حاجيات الزبائن على مستوى إقليم التيطري (ولاية المدية)، مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة ونوعية الخدمة والأمان وتعتبر الوحدة المسماة ب:مديرية المدية لتوزيع الكهرباء والغاز فرع من الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز احدى(الشركات المهنية التجارية الخاضعة لمجمع سونلغاز) ، والواقع مقرها الاجتماعي بالبليدة وتعمل المديرية

على ضمان التسيير الإداري واستغلال شبكات الكهرباء من نوع الضغط العالي والضغط المتوسط والضغط المنخفض، وتوكل اليها مهمة تطوير الشبكات وصيانتها .

الفرع الثاني :التغطية الإقليمية :تقع مديرية التوزيع وسط مدينة المدية ،بشارع بن عياد الطاهر يقابلها مستشفى محمد بوضياف ، تغطي 64بلدية ب09وكالات تجارية لعدد الزبائن الموصولين بالكهرباء :221725 زبون ، عدد الزبائن الموصولين بالغاز :128632زبون ،موزعة على 55555المدية 1،الوكالة التجارية الشهيد رويس بالمدية والوكالة التجارية مدية غرب ، بالبرواقية ، قصر البخاري ،بني سليمان ،عين بوسيف ،تابلاط ،الشهبونية 000 و6وكالات تقنية في مجال الكهرباء تغطي شبكة كهربائية ب 11953كم،و06وكالات تقنية في مجال الغاز شبكة غازية تقدر ب3698كم .

المطلب الثاني: اهداف ومهام مؤسسة سونلغاز

تتمثل أهداف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز فيما يلي:

_ البحث عن الفعالية في كافة الميادين وبأقل تكلفة ممكنة للطاقة الموزعة والحصول على موارد .

_ توسيع النشاط وفتح باب المنافسة لجميع القطاعات التابعة للمجمع حسب الاستراتيجيات التنموية

_ استقلالية التسيير ومسايرة قوانين التارة العالمية .

_الوصول لاستقلالية مالية في تمويل الاستثمارات والمساهمة في خلق فرص العمل .

_الرفع من الأداء الاجتماعي للخدمات المقدمة لمختلف أنواع الزبائن .

***ثانيا* : مهام المؤسسة تتمثل فيما يلي:**

_توزيع الطاقة الكهربائية والغازية عبر القنوات وضمان احتياجات الزبائن مع توفر الشروط المطلوبة من حيث التكلفة، نوعية الخدمة والأمن .

_ضمان نوعية واستمرارية الخدمة واستغلال وصيانة شبكات توزيع الكهرباء والغاز .

_ضمان التوازن بين العرض والطلب على الطاقة وتسويق الكهرباء والغاز .

_ المساهمة في بناء السياسة الاجتماعية انسجاما مع قيم وأهداف الشركة .

_تلبية طلب الربط بالكهرباء والغاز في أحسن الظروف .

المطلب الثالث: التعريف بوحدة التوزيع بالمدية وهيكلها التنظيمي

الفرع الأول: التعريف بوحدة المدية

هي مؤسسة مختصة في مجال توزيع الكهرباء والغاز في مختلف أنحاء ولاية المدية تقوم بمهامها وفقا للصلاحيات المخولة لها، وقد تم إنشائها سنة 1971، ويقع مقرها بمركز بلدية المدية. وفي ظل الأهداف التي ترمي إليها وحدة التوزيع بالمدية كونها وحدة اقتصادية هدفها هو تحقيق الربح.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوحدة التوزيع بالمدية

ينظم الهيكل التنظيمي لوحدة التوزيع بالمدية أقسام رئيسية ومصالح مساعدة موضحة حسب.

الشكل الموالي: الشكل رقم (3-1) : الهيكل التنظيمي لوحدة التوزيع بالمدية



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

–تضم المديرية ثمانية أقسام رئيسية تتمثل في:

قسم الموارد البشرية يهتم بمايلي:

– تسيير الملفات الخاصة بالعمال والرواتب.

– انجاز الإحصائيات المتعلقة بتكوين الموظفين.

قسم المالية والمحاسبة: سنتطرق إليه بالتفصيل.

قسم الإعلام الآلي يقوم بتسيير النظام المعلومات الذي تعمل به مختلف مصالح المديرية والسهر على حفظ المعلومات وتخزينها وإدارة الشبكات المحلية والاتصالات.

قسم العلاقات التجارية توجد على مستوى الولاية ثمانية مصالح هي: المدية 1، الشهبونية ، البرواقية قصر البخاري بن سليمان عين بوسيف تابلاط، المدية ،2 ومن مهامها السهر على احترام إجراءات ربط الزبائن بالطاقتين الكهربائية والغاز من يوم إيداع طلب الزبون إلى يوم ربطه.

–قسم تقني الكهرباء: يسير شبكة الكهرباء والخطوط الرئيسية ودراسة الخرائط وتجزئتها وتطور شبكات الضغط.

–قسم تقني الغاز: يهتم بشبكة الغاز ووضع برامج خاصة بالمؤسسات.

–قسم الإدارة والصفقات: من مهام هذا القسم انجاز دفتر الشروط وتحضير الصفقات المبرمجة مع المقاولين وكذلك استقبال فواتير الانجازات ...

–قسم المراقبة والتفتيش: من مهامه مراقبة كافة الأقسام والمصالح والسهر على احترام القانون الداخلي للمؤسسة من أجل تفادي أي تعثرات في مجال التسيير.

–**قسم تخطيط الكهرباء والغاز:** مهمته وضع برامج توزيع الكهرباء والغاز على المدى المتوسط والبعيد.

-الفرع الثالث: نبذة عن قسم المالية والمحاسبة والهيكل التنظيمي له

يوجد في الطابق الأرضي ويحتوي على ستة غرف ويعتبر النواة الأساسية للمؤسسة ولباق المصالح الأخرى فهو يهتم بتسجيل العمليات المحاسبية والقيام بأعمال نهاية الدورة من عمليات الجرد (حساب النسب، جدول حسابات النتائج) والجداول الملحقة التي تخص كل الحسابات المتعلقة برقم الأعمال والأجور، كما أن القسم يهتم بحساب الضرائب وتقديم التصريحات وكذا الضمان الاجتماعي، يتفرع قسم المالية والمحاسبة إلى المصالح التالية:

-أولا: مصلحة الاستغلال

تختص في مجموع حركات الحسابات حيث تقوم بكل العمليات المحاسبية الخاصة بالمديرية كما تقوم بإعداد كل الوثائق المحاسبية والتي نذكر منها: دفتر الأستاذ الميزانية جدول حساب النتائج، ميزان المراجعة .

ثانيا: المصلحة المالية

تختص في العمليات المالية والمهام الأساسية لها هي متابعة حركة الأموال المدخلات والمخرجات، فهي على علاقة يومية مع البنوك والبريد. كما أن المصلحة المالية أغلب تعاملاتها أو علاقاتها تكون مع مصلحة الاستغلال وتتمثل أهم مهام هذه المصلحة في:

-تحديد أهداف الشركة وبرامجها.

-متابعة حسابات الخزينة ومراقبة حسابات البنك والبريد الجاري.

-إعطاء وتحديد رقم آلي (تسجيل) لكل الموردين الجدد أو الدائمين.

ثالثا: مصلحة الميزانية

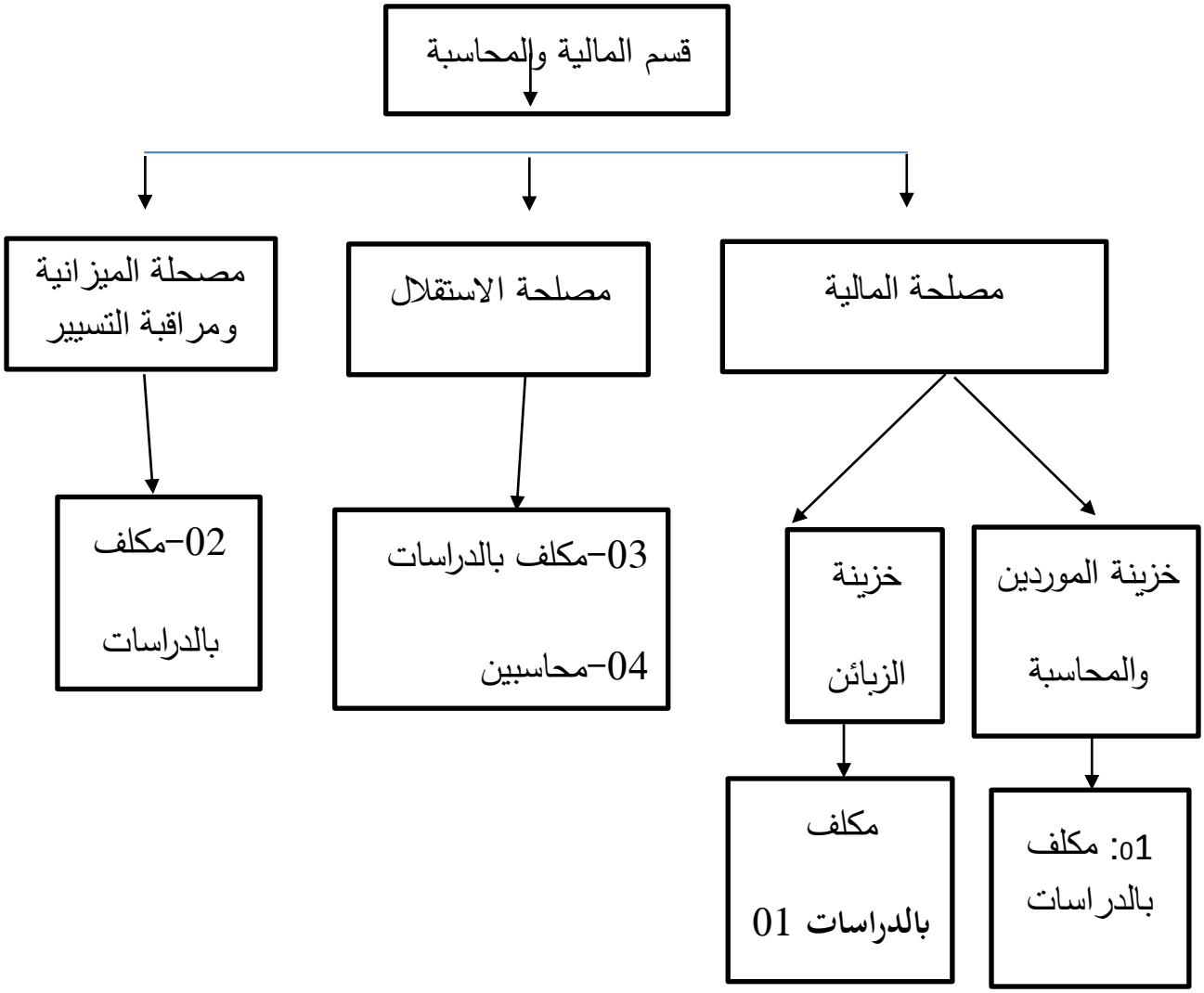
تختص في تحديد الميزانية خلال السنة ومتابعة مدى تنفيذها كما يقوم بمتابعة مشاريع المديرية ونسب تقدم الأشغال ويقوم بإعداد تقارير شهرية، وتكمن مهامها في:

-انجاز لوحة التحكم وميزانية النشاطات للمديرية.

-التسيير المال والتحكم أو التصرف في الموارد المالية.

-تنفيذ العمليات المحاسبية للمخطط العام والتحليل لمختلف وكالات المنطقة.

الشكل رقم (3-2) : الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثاني تشخيص الوضعية المالية لاتخاذ قرارات مالية متوزانة

تمهيد: من خلال هذا المبحث سنقوم بدارسة الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق عرض الميزانيات المالية للسنوات (2019-2021) ثم نقوم بتحليل وضعيتها المالية عن طريق مؤشرات التوزان المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية (2019_2021)

- نقوم في هذا المطلب بعرض قوائم المالية المفصلة ومن ثم تنقل الى القوائم المالية مختصرة وتحليلها.

الجدول رقم (3-1): تحليل الميزانية المالية للمؤسسة سونلغاز في المدية خلال فترة (2019-2021)

الاصول	2019	2020	2021
أصول غير جارية			
برامج الكمبيوتر وماشابها	/	2947940.27	1473970.14
أراضي	1003409858	10034098.58	10034098.58
ترقية الأراضي تتهيئة	27291141.85	27959924.40	26455918.92
مباني	415411462.94	418309609.33	426322238.60
مباني منشات ومعدات	13023471433.51	12987327539.86	1310892770980
تثبيتات معنوية أخرى	1194853273.34	1211716521.42	1302991263.19

تثبيتات يجري إنجازها	117861148468	1639608986.32	3212271502.64
مجموع الأصول غير الجارية	15849672894.90	16297904620.18	18088476709.87
أصول الجارية	الأصول المتداولة		
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	977850.99	73924408.56	648665.84
الزبائن	2611433474.25	4002991188.24	4256209620.10
المدينون الاخرون	24389780.90	18782411.28	37632735.72
الضرائب	46805713.59	130900226.43	170671584.61
الخزينة	10369348.64	37186895.66	85955368.76
مجموع الأصول الجارية	2787303168.37	446378513917	4551117975.03
مجموع الاصول	18636976063.27	20761689750.15	22639594676.90

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الوثائق المقدمة من المؤسسة

من خلال جدول الميزانية الأصول رقم (1_3) نلاحظ ان مجموع الأصول يرتفع خلال السنوات الثلاث ويرجع هذا الارتفاع الى زيادة الأصول المتداولة من سنة الى أخرى وكذا الأصول الثابتة.

الجدول رقم (2_3): الميزانية المالية المختصرة للأصوال للفترة (2019-2021)

الأصول	2019	%	2020	%	2021	%
الأصول الثابتة	15849672894.90	85.05	16297904620.18	78.50	18088476701.88	79.90
الأصول الجارية	2787303168.37	0.021	445378518.07	2	4551117975.03	1.21
قيم الاستغلال	2636801106.14	6.949	419569808.68	2	4294491081.66	18.88
قيم قابلة للتحقيق	46805713.59	2.54	130900226.43	6	170671584.11	0.79
قيم الجاهزة	103696348.64	5.44	37186895.66	11.50	85955368.76	0.350
مجموع	18636976063.27	100	2076168975.035	100	22639594679.90	100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الوثائق المقدمة من المؤسسة

من خلال النتائج المتواصل اليها في الميزانية المختصرة رقم (2_3) خلال الفترة المدروسة (2019-2021) نلاحظ ان الأصول الثابتة تحقق نسب عالية طيلة السنوات الثلاثة، وهذا راجع الى ان المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات طويلة الاجل، بحيث في سنة 2019، قدرت ب85.05% وفي سنة 2020 انخفضت الى 78.50% ثم ارتفعت في سنة 2021 لتصل الى 71.90% اما فيما يخص الأصول الجارية نلاحظ ان المؤسسة لديها حقوق لدى الغير، وهذا راجع الى التأخير الزبائن في تسديد فواتيرهم وخاصة المؤسسات العمومية بإضافة الى قلة احتفاظ بالسيولة لان كل أموالها موجهة للاستثمار.

-الجدول رقم (3-3): الميزانية المالية (الخصوم) للمؤسسة:

الخصوم	2019	2020	2021
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**12086269770.73**	**13898596555.97**	**14272621070.56**
فوارق إعادة تقييم فارق المعادلة	/	**609178902.10**	**609178902.10**
راس المال غير مستعان به	/	/	/
علاوات واحتياطات مدمجة (01)	/	/	/
نتيجة صافية (نتيجة صافية لحصة المجمع 01)	**00**	**-1243461088.24**	**-1392284981.22**
رؤوس الأموال خاصة أخرى (ترحيل من جديد)	**-10201486.06**	**-10201486.06**	**-102014860.6**
حصة الشركة المدمجة (1)	**11487292354.69**	**14543080228.17**	**15065928635.74**
حصة ذوي الأقلية (01)	/	/	/
الخصوم غير الجارية	/	/	/
قروض وديون مالية	**98725220.81**	**96466801.17**	**108133755.58**
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	**4017835667.44**	**4148385249.36**	**4619798342.99**
ديون أخرى غير جارية	/	/	/

مجموع الخصوم غير الجارية	411656088825	4244852050.53	4727932018.5
موردون وحسابات ملحقة	775309444.31	615394542.58	1496295851.89
الضرائب	55538967.81	154917659.33	272340582.28
حسابات مدينة أخرى واستخدامات مماثلة	00	00	00
ديون أخرى	1603296992.17	1847928941.94	1870405073.60
خزينة سلبية	00	00	00
مجموع الخصوم الجارية	2434145404.29	2618241143.85	3639041507.77
مجموع العام للخصوم	18636976063.27	20761689750.35	22639594676.90

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الكشوفات المقدمة من قبل المؤسسة

من خلال الجدول ميزانية المالية للخصوم رقم (3_3) المؤسسة نلاحظ ان مجموع الخصوم يرتفع من مستوى أخرى هذا الارتفاع راجع الى ارتفاع التموينيات من سنة الى أخرى.

*** الجدول رقم (3_4): الميزانية المالية المختصرة للجانب (الخصوم) لمؤسسة سونلغاز خلال فترة الدراسة (2019-2021).**

الخصوم	2019	2020	2021
الأموال الخاصة	12086269770.73	13898596555.97	14272621070.56
الخصوم غير جارية	4116560888.25	4244852050.53	4727932098.57
الخصوم المتداولة (الجارية)	2434145404.29	2618241143.85	3639041507.77
الاستغلال	237860644	246332348	336670093
خارج الاستغلال	55538967.81	154917659.33	272340582.28
الخزينة	00	00	00
المجموع	1863697603.27	20761689750.35	22639594676.90

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الميزانية المالية للسنوات (2019-2021).

من خلال النتائج المتوصل من جدول رقم (3_4) نستنتج ان الأموال الخاصة للفترة المدروسة تفوق 50% وهذا بشكل عام وضعية جيدة للمؤسسة، بحيث اذا اعتمدت في تمويل استثماراتها على الأموال الخاصة هذا يمكنها من تحقيق عنصر الاستقلالية المالية، اما فيما يخص الخصوم غير الجارية والخصوم المتداولة نلاحظ ان المؤسسة تعتمد على الخصوم غير الجارية اكثر من الخصوم الجارية وهو الشيء الذي يساعدها على تطبيق السياسة

الاستثمارية المنتهجة من قبل المديرية وذلك لضمان التوسع والنمو المطلوبين، وننصح بتساوي التمويل مع طبيعة استخدام من اجل تجنب كل الاخطار الناجمة عنه.

المطلب الثاني: **تقييم وضعية** المالية **باستخدام** النسب المالية:

تنقسم مؤشرات النسب **المالية** الى **ثلاثة أقسام هي:**

_ نسبة السيولة العامة

_نسبة السيولة السريعة

_ نسبة الاستقلالية المالية.

***تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من حيث التوازن المالي والسيولة:**

2-السيولة:

-الجدول رقم (3_5): نسب السيولة خلال فترة (2019-2021):

	الصيغة الرياضية	2019	2020	2021
نسبة السيولة العامة	= الاصول الجارية / الخصوم الجارية	2787303168.37 / 2434145404.29 = **1.14**	4463785130 .17 / 2618241143.85 = **1.70**	4551117975.03 / 3639041507.77 = **1.25**
نسب السيولة الفورية	= القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	103696348.64 / 2434145404.29 = **0.04**	137186895.66 / 2618241143.85 = **0.05**	85955368.76 / 3639041507.7 = **0.02**

نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	= اموال الخاصة / موارد دائمة x 100	12086269770.73 / 162028307 = **%7.75**	13898596555.97 / 181434486 x 100 = %76.66	14272621070.56 / 190005532 x 100 = %75.09
نسبة الاستقلالية في التمويل العام	= اموال الخاصة / مجموع الخصوم x 100	12086269770.73 / 18636976063.27 = **0.60%**	1389596555.97 / 20761689750.35 x100 = %66.94	14272621070.56 / 22639594676.90 x 100 = %63.04

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على القوائم المالية

***بالنسبة للسيولة العامة:**

نجد من خلال جدول رقم (3_5) ان نسبة التداول 1.14 في سنة 2019 ارتفعت الى 1.70 وفي سنة 2020 لتعيد الانخفاض الى 1.25 سنة 2021 ، وبما ان هذه النسبة في كل السنوات محل الدراسة اكبر من المقياس المناسب للتداول (1) فهذا يعتبر مؤشر إيجابي بالنسبة للمؤسسة حيث يدل على ان المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها وان الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية في الفترات الثلاث.

-بالنسبة للسيولة الفورية او (النقدية):

_ نلاحظ ان نسبة السيولة الفورية او النقدية في كل السنوات كانت اقل من المقياس المناسب الذي يتفق عليه الماليون وهو ما بين (0.3 أكبر نسبة من 0.2)، فهذا مؤشر سيء يدل على عدم وجود السيولة فورية كافية لتغطية الديون قصيرة الاجل في حالة الحاجة اليها.

_ نلاحظ ان نسبة الاستقلالية في تمويل الدائم موجب وهذا يدل على وجود رأس المال العامل موجب.

الأصول	2019	2020	2021	الخصوم	2019	2020	2021
استخدامات ثابتة	15849672894.90	162979046	18088476709.87	الموارد الدائمة	162028307	181434486	190005532
مادية	1755083846	17550363851	1773705026	أموال خاصة	12086269770.73	13898596556.17	1427261070.56
مالية	/	2947940.27	1473970.14	راس المال الصادر	/	/	/
معنوية	1194853273.34	1211716521.42	1302991263.19	احتياطات	/	/	/
أصول جارية	2787303168.37	4463785130.17	4555117975.07	ترحيل من جديد	-10201486.06	-10201486.06	-10201486.06
للاستغلال	26366801106.14	4195698008.08	4294491201.66	نتيجة دورة	00	-1243461088.24	-1392284981.22
خارج الاستغلال	46805713.59	13090022.64	170671584.61	خصوم غير جارية	411656088825	4244852050.53	4727932018.51
				خصوم الجارية	2434145404.29	2618241143.85	3639041507.77
أصول الخزينة	103696348.64	137186895.66	85955368.76	للاستغلال	2378606436	2463323484	3366700924

			خارج الاستغلال	55538967.81	154917659.33	272340582.28
مجموع الاصول	**18636976063.27**	**20761689.750**	**22639594.67**	**مجموع الخصوم**	**518636976063.27**	**20761689750.35**	**22639594676.90**

الجدول رقم (6_3): يوضح عرض الميزانية الوظيفية للمؤسسة خلال سنة (2019_2021)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثالث: دراسة وضعية المالية باستخدام مؤشرات التوزان المالي

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى حساب مختلف التوازنات المالية من رأس المال العامل واحتياج من رأس المال العامل وخزينة الصافية باستخدام مؤشرات التوازن المالي الوظيفي

-حساب مؤشرات التوازن المالي الوظيفي:

***جدول رقم (3-7) : حساب راس المال العامل الصافي الإجمالي لفترات2019-2021**

البيانات	2019	2020	2021
الموراد الدائمة	162028307	181434486	190005532
الاستخدامات الثابتة	15849672849.90	16297904620.18	18088476701.87
راس المال العامل لصافي الإجمالي Frange	353157850	184554398	912076498
الأصول المتداولة	2787303168.37	4463785130.17	455111975.03
الخصوم المتداولة	2434145404.29	2618241143.85	3639041507.77
راس المال العامل الصافي	353157.850	184554398	912076498

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على كشوفات المالية للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول رقم (7_3) ان راس المال العامل لسنوات الثلاث موجب يدل على ان المؤسسة متوازنة ماليا، أي انها قادرة على تسديد التزاماتها على المدى القصير بمعنى انها تمتلك هامش الأمان، يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة وأنها تستطيع تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية عن طريق أموالها دائمة.

-الاحتياج من راس المال العامل:

الجدول رقم (3-8): حساب الاحتياج من راس المال العامل خلال الفترة المؤسسة (2019-2021)

البيانات	2019	2020	2021
الاحتياج من راس المال العامل للاستغلال	258194666	1732374523	927790092
الأصول المتداولة للاستغلال	2636801106.14	4195698008.08	129449102166
الخصوم المتداولة للاستغلال	2378606.44	2463323485	336670093
الاحتياج من راس المال العامل خارج الاستغلال	-8733254.22	-24017432.9	-101668998
الأصول المتداولة خارج الاستغلال	46805713.59	130900226.43	170671584.61
الخصوم من راس المال العامل BFR	55538967.81	154917659.33	272340582.28
الاحتياج من راس المال العامل BFR	249461412	170835709.66	826121094

من اعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية الوظيفية للمؤسسة

*** من خلال الجدول رقم (8_3)** أن:

احتياجات راس المال العامل لسنوات الثلاث موجب وهذا يدل على ان احتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها وبالتالي سوف تعتمد على موارد مالية طويلة الاجل لتمويل احتياجاتها.

3-**الخزينة الصافية:**

-الجدول رقم (3-9): الخزينة الصافية للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)

البيانات	2019	2020	2021
راس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG	353157850	184554398	912076498
الاحتياج من راس المال العامل BFR	249461412	1708357090.66	826121094
الخزينة الصافية TN	103696438	15238027.90	85955404

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على كشوفات المالية للمؤسسة.

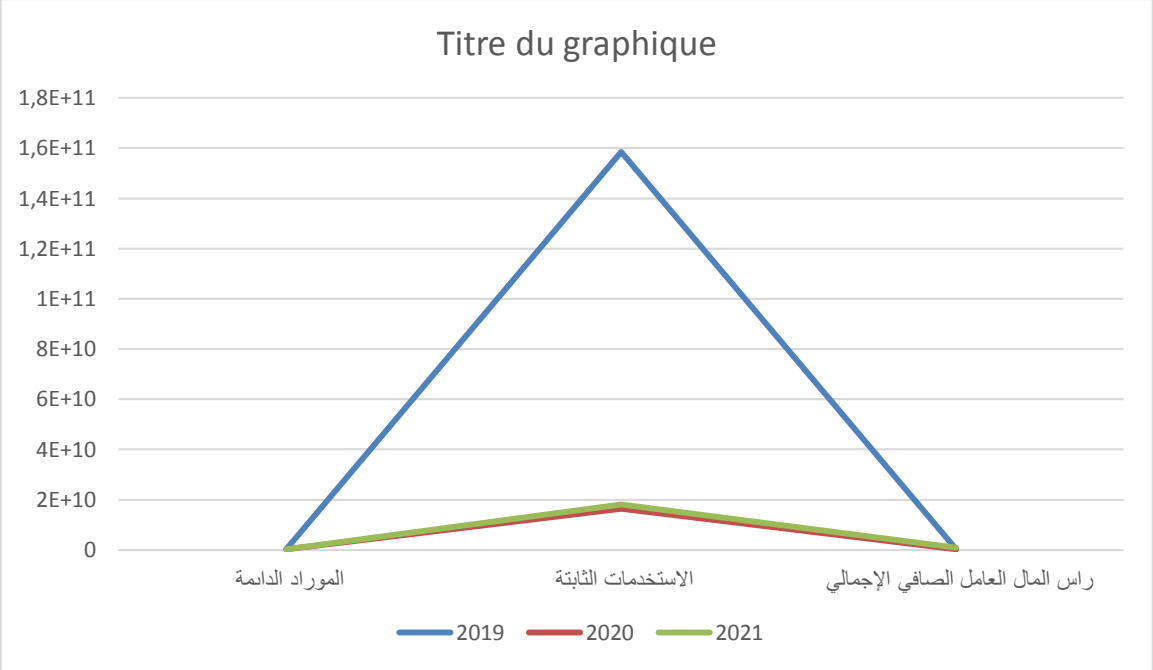
- من خلال الجدول رقم (9_3) :

_ نلاحظ أن الخزينة للسنوات الثلاث موجبة: وهذا يعني ويدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة وعليه يجب استغلال الفائض في مشاريع استثمارية.

-التمثيل البياني لراس المال العامل الصافي الإجمالي للفترة (2019-2021)

انطلاقا من البيانات الموضحة في الجدول يمكن عرض تطور راس المال العامل الإجمالي خلال فترات الدراسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): تطور راس المال العامل الصافي الإجمالي



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

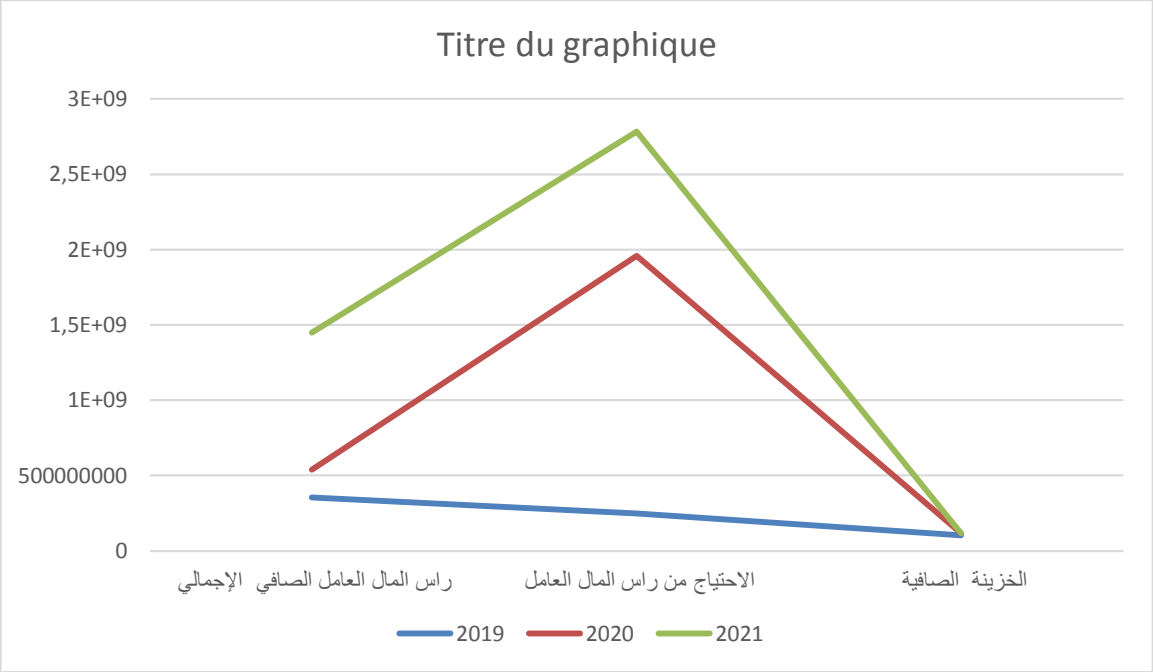
***التعليق** من خلال التمثيل البياني رقم (3_3) :

_ نلاحظ من خلال رسم ان رأس مال العامل الصافي الإجمالي خلال سنة 2021 أكبر من سنوات (2019و 2021) وهذا ما يدل على ان مؤسسة تمتلك هامش الأمان يمكن ان تستخدمه لصالحها واستثماره ومواجهة حوادث دورة الاستغلال.

-التمثيل البياني للخزينة الصافية للفترة (2019-2021):

انطلاقا من البيانات الموضحة في الجدول يمكن عرض الخزينة الصافية خلال فترات الدراسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): تطور خزينة صافية



المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال تمثيل البياني رقم (4_3) أن خزينة صافية موجبة لثلاث سنوات ونلاحظ أن سنة 2019 أكبر من سنوات 2020و 2021 وهذا رجع الى أن احتياج رأس مال العامل سنة (2020و2021) أكبر من سنة 2019.

المبحث الثالث: دور مؤشرات إدارة التدفقات النقدية في اتخاذ القرار المالي وتحسينه

سنقوم من خلال هذا المبحث حساب مختلف النسب المالية لقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة سونلغاز فرع المدية وهذا من خلال القوائم المالية للمؤسسة (الميزانيات المالية والوظيفية) وكذا جدول حسابات النتائج بالإضافة.

المطلب الأول: عرض عناصر انشطة إدارة التدفقات النقدية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة (2019-2021)

تستخدم المؤسسة محل الدراسة الطريقة المباشرة في تقييمها لجدول قائمة التدفقات النقدية من خلال عرضها لمختلف المقبوضات والمدفوعات الأصول المالية حسب مصدرها وهذا لغرض تقييم قدرة المؤسسة على توليد الأموال.

الجدول رقم (3-10): جدول التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة العملياتية (التشغيلية)

البيانات	2019	2020	2021
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	5918147567.11	2341406363.27	3176677405.79
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	12132138.72	60676325.99	148372573.28
مقبوضات أخرى	750507145.52	744540906.09	1143975579.86
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	14880390.36	100786156.06	138535509.89
مدفوعات أخرى	491676.05	20914994.81	985235.87

الفوائد والمصاريف الدائنة الأخرى المدفوعة	–	–	–
ضرائب أخرى مدفوعة	106831563.01	112283206.00	90729068.60
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة والعناصر غير العادية	5057568930.89	1423557426.30	1950824584.94
صافي التدفقات أموال الخزينة من الأنشطة العملياتية	5057568930.89	1423557426.30	1950824119.4

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على جدول التدفقات الخزينة لسنوات (2019-2021)

نلاحظ من جدول (3_10) أن صافي التدفقات أموال الخزينة من الأنشطة التشغيلية او العملياتية موجبا لسنوات الثلاث وهذا راجع الى ان المؤسسة قد تم تحصيل النقدية من الزبائن بالإضافة الى عدم وجود فوائد والمصاريف ومنه يمكن القول ان المؤسسة غطت مختلف التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.

2-عرض وتحليل صافي التدفقات أموال الخزينة من الأنشطة الاستثمارية

الجدول رقم (3-11): جدول تطور التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية

البيانات	2019	2020	2021
تدفقات أموال الخزينة المتأنية من الأنشطة الاستثمار	1834337029.68	1509443309.42	1945491660.38
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية او معنوية	-	-	-
التحصيلات عن عمليات التنازل عينية	-	-	-
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	-	-	-
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	-	-	-
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	-	-	-
الحصص والاقساط من النتائج المستلمة	-	-	-

صافي تدفقات أموال الخزينة من أنشطة الاستثمار	-1834337029.68	-1509443309.42	-1945491660.38

التعليق:

من خلال الجدول رقم (3-11)، نلاحظ ان المؤسسة حققت صافي تدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية سالب لثلاث سنوات وهذا راجع الى استثمارها لتدفقات أموال خزينة وعدم حصولها على الفوائد من التوظيفات المالية.

الجدول رقم (3-12): تطور تدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية

البيانات	2019	2020	2021
تدفقات أموال الخزينة من أنشطة التمويل	-	-	-
الاستلام بعد الإصدار الأسهم	-	-	-
توزيعات الأرباح وتوزيعات الأخرى المخصصة	-	-	-
مقبوضات من القروض	-	-	-
سداد لقروض وغيرها من الديون المستوعبة	-	-	-
تلقيي الإعلانات	-	-	-

التشغيل			
تحصيل من النقد الجمعي	–	–	–
جمع ما بين الوحدات	1903840014.08	2496253556.51	4911691484.04
صرف ما بين الوحدات	5940056574.96	5082189310.97	8393051948.03
صافي التدفقات أموال الخزينة من أنشطة التمويل	**-4036216560.98**	**-2585935754.46**	**-3481360463.99**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال جدول رقم (3-12) ان صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لسنوات الثلاث سالب وهذا راجع الى الجمع ما بين الوحدات أكثر الصرف ما بين الوحدات

المطلب الثاني: دور إدارة التدفقات النقدية في تحسين اتخاذ القرار المالي من خلال مؤشرات قائمة التدفقات النقدية

بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة تم تحليلها سابقا وجدول حسابات النتائج للمؤسسة سونلغاز فرع المدية خلال الفترات (2019-221)

1-بنسبة كفاية التدفقات التشغيلية التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية /التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية.

الجدول رقم (3-13): نسبة كفاية التدفقات النقدية خلال الفترات (2019-2021)

السنوات	تدفق النقدي الى الداخل	تدفق النقدي الى الخارج	مدى كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
2019	6680786851	5179772559	1.28
2020	3146623595	1657541783	1.89
2021	4469025557	2181074398	2.04

المصدر: اعداد الطالب باعتمادها على جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة خلال السنوات الدراسة

نلاحظ من خلال جدول رقم (3-13) ان المؤسسة سونلغاز حققت نسبة عالية جدا ارتفعت فيما يخص مؤشر كفاية التدفقات النقدية وهذا يدل على ان المؤسسة لديها قدرة على توليد تدفقات نقدية لمقابلة الاحتياجات النقدية الأساسية وان التدفقات النقدية التشغيلية كافية لتغطية الالتزامات قصيرة الاجل.

2-مؤشر النقدية التشغيلية: صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية (صافي الربح).

الجدول رقم (3-14): يوضح مؤشر النقدية التشغيلية

السنوات	صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية	صافي الربح	مؤشر النقدية التشغيلية
2019	5057568930.89	-1489483086.63	-3.40
2020	1423557426.30	-1243641088.24	-1.14
2021	1950824584.94	-1392284981.22	-1.40

المصدر: الطالب بالاعتماد على مصادر المؤسسة سونلغاز حيث تم اعتماد على جدول تدفقات الخزينة وجدول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال جدول رقم (3-14) ان مؤشرات النقدية التشغيلية كانت سالبة لثلاث سنوات وهذا راجع الى ان مؤسسة حققت خسارة في النتيجة الصافية للأنشطة العادية امر الذي أثر على النتيجة الصافية (الربح المؤسسة).

المطلب الثالث: عرض جدول حساب النتائج حسب طبيعة لسنوات (2019_2021)

في هذا المطلب سنتطرق الى تحليل النتائج حسب طبيعة لسنوات الثلاث (2019_2021) بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

-عرض جدول حسابات النتائج حسب طبيعة لسنوات الثلاث (2019_ 2021).

جدول رقم (3-15): يوضح جدول حسابات النتائج

البيانات	2019	2020	2021
رقم الاعمال	1815640037.08	209409590.66	2798722460.80
تغير المخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	0.00	0.00	0.00
اعانات الاستغلال	0.00	0.00	0.00
1-**انتاج السنة المالية**	1815640037.08	2094095430.66	2798722460.82
-المشتريات المستهلكة -الخدمات الخارجية واستهلاك أخرى	-82436323.03 -389672556.72	-41379795.02 -421738698.61	-71861126.09 -370382076.98
2-**استهلاك السنة المالية**	1391762250.72	-1236966277.66	-1342135153.89
3-**القيمة المضافة للاستغلال (1-2)** أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة	423877786.36 -1161074364.78 -92248457.43	857129153.06 -1237933733.71 -98907541.52	1456587306.93 -1494368672.67 -102347753.06

4-الفائض الإجمالي للاستغلال	-829445035.85	-593712162.17	-140129118.80
المنتجات العملياتية الأخرى	193798862.09	216611598.28	225987914.61
الأعباء العملياتية الأخرى	-8268953.29	-20693336.60	-25911884.38
المخصصات للاهتلاكات والمؤرونات	-1058455822.17	-1127100321.71	-1477109871.39
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	213064559.98	227433133.96	24877983.67
5-النتيجة العملياتية	-1489306389.24	-1243461088.24	-1392284981.22
-المنتجات المالية	-	-	-
-الأعباء المالية	0.00	0.00	0.00
6-النتيجة المالية	176697.39	0.00	0.00
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	-1489483086.63	-1243461088.24	1392284981.22
-الضرائب المؤجلة دفعها من النتائج العادية	-	-	-
-الضرائب المؤجلة (تغيرات جدول النتائج العادية)	-	-	-
-مجموع منتجات الأنشطة العادية	5320146896.28	5593747890.23	6142698156.58

-مجموع الأعباء الأنشطة العادية	-6809629982.91	-6837208978.47	-7534983137.83
8-**النتيجة الصافية للأنشطة العادية**	-1489483086.63	-1243641088.24	-1392284981.22
9-**النتيجة الغير العادية**	-	-	-
10-النتيجة الصافية للسنة المالية	-1489483086.63	-1243642088.24	-1392284981.22

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مقدمة من مؤسسة سونلغاز بالمدية

-تحليل جدول حساب النتائج جدول رقم (3-15)

-**انتاج السنة المالية** نلاحظ ان انتاج السنة المالية لسنة 2019 قدر بقيمة 1815640037.08 حيث ارتفع في سنة 2020 ب 2094095430.66 وارتفع في سنة 2021 ب 2798722460.82 وهذا راجع الى ارتفاع في المخزونات والمنتجات والمبيعات.

-**استهلاك السنة المالية:** نلاحظ ان استهلاك السنة المالية للسنة 2019 قدر ب 1391762250.92-وفي سنة 2020 قدر ب 1236966277.66-وفي سنة ارتفع ليصل الى 1342135153.89-ومنه نلاحظ انه سالب ويرجع هذا الى انخفاض المشتريات والخدمات الخارجية والذي بدوره سجل انخفاض كبير.

-**القيمة المضافة للاستغلال:** نلاحظ ارتفاع في القيمة المضافة للاستغلال وهذا راجع الى ارتفاع السنة المالية.

-**الفائض الإجمالي للاستغلال:** نلاحظ القيمة انخفضت ويرجع هذا الى انخفاض المصاريف المستخدمين وأيضا انخفاض الضرائب والرسوم.

-**النتيجة العملياتية:** نلاحظ ان نتيجة العملياتية من بين 2020 وسنة 2021 انخفض ذلك بسبب زيادة الأعباء العملياتية الأخرى.

-**النتيجة العادية قبل الضرائب:** نلاحظ انها زادت في انخفاض قيمتها وذلك بزيادة الأعباء والمخصصات الاهتلاكات.

-**النتيجة الصافية للسنة المالية:** نلاحظ ان المؤسسة لم تحقق ربحا وسجلت نتيجة سالبة في السنوات وهذا راجع الى تسجيل خسارة في النتيجة الصافية للأنشطة العادية خلال ثلاث سنوات (2019-2021).

3-**نسبة التدفق النقدي التشغيلي:** التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية /رقم الاعمال

جدول رقم (3-16): جدول نسبة التدفق النقدي التشغيلي

السنوات	التدفق النقدي الداخلة من الأنشطة التشغيلية	رقم الاعمال	نسبة التدفق النقدي
2019	6680786851	1815640037.08	3.68
2020	3146623595	2094095430.66	1.50
2021	4469025557	2798722460.82	1.58

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة (خزينة وجدول حساب النتائج)

من خلال جدول رقم (3-16) نلاحظ ان نسبة التدفق النقدي التشغيلي موجب لثلاث سنوات وهذا يدل على ان المؤشر يعكس مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية من

قبل المؤسسة على اعتبار ان المبيعات تعتبر مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة الى المؤسسة.

4-**نسبة التغطية النقدية**=صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

جدول رقم (3-17) يوضح نسبة التغطية النقدية

السنوات	صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية	التدفقات النقدية خارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	نسبة التغطية النقدية
2019	5057568930.89	5940056574.96	0.85
2020	1423557426.30	508218931.97	2.80
2021	1950824584.94	8393051948.03	0.23

-حيث تم ذلك بعد حساب تدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والذي كان وفق الجدول الاتي:

جدول رقم (3-18): تدفقات نقدية خارجة للأنشطة الاستثمار والتمويلية

السنوات	التدفقات النقدية خارجة للأنشطة الاستثمار	التدفقات النقدية خارجة للأنشطة التمويلية
2019	0.00	5940056574.96
2020	0.00	5082189310.97
2021	0.00	8393051948.03

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17_3) ان المؤسسة حققت خلال ثلاث السنوات مدروسة نسبة تغطية نقدية موجبة وهنا ما يدل على مدى تغطية تدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للتدفقات النقدية اللازمة لعمليات الاستثمار والتمويلي.

-العائد من الأصول من التدفق النقدي: صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية /مجموع الأصول.

جدول رقم (3-19): يوضح العائد من الأصول من التدفق النقدي

السنوات	صافي تدفقات من الأنشطة التشغيلية	مجموع الاصول	العائد من الأصول من التدفق النقدي
2019	5057568930.89	18636976063.27	2.71
2020	1423557426.30	20761689750.35	0.68
2021	1950824584.94	22639594676.90	0.86

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على جدول الخزينة والميزانية المالية

نلاحظ من خلال جدول رقم (3-19) ان نسبة العائد من الأصول من التدفق النقدي التشغيلي فقد حققت المؤسسة عائد موجبا خلال ثلاث السنوات أي ان موجودات المؤسسة قادرة على تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية ومن يمكن القول ان المؤسسة لديها قدرة على توليد تدفقات نقدية لمقابلة الاحتياجات النقدية الأساسية.

-تفسير شامل لجدول التدفقات الخزينة:

يمكن القول ان المؤسسة لديها قدرة على توليد تدفقات نقدية لمقابلة الاحتياجات النقدية الأساسية بديل النسب المرتفعة التي يظهرها مؤشر كفاية التدفقات النقدية.

-كما نلاحظ ان كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية جيدة من طرف المؤسسة وذلك من خلال المبيعات المقدمة من طرف المؤسسة وهذا ما اثبتته نسبة تدفق النقدي.

-وفيما يخص نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي فقد تم تحقيق عائد موجبا وهو ما يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية.

-يلاحظ من خلال دراسة مؤسسة سونلغاز فرع المدية ان المؤسسة لم تحقق صافي تدفقات أموال الخزينة من أنشطة الاستثمار وذلك لعدم حصولها على فوائد توظيفات المالية

خلاصة الفصل:

بعد اجراء لدراسة التطبيقية لمؤسسة سونلغاز المدية خلال الفترة 2019-2021 بالاعتماد على التدفقات الخزينة وميزانية المالية المقدمة من طرف المؤسسة بالإضافة الى جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات المتتالية وذلك لتحسين اتخاذ القرار المالي للمؤسسة، توصلنا الى مجموعة من النتائج عن المؤسسة، وكانت هذه النتائج المختلفة وموضحة في مجموعة المؤشرات المستخدمة في التحليل وتفسير والمتمثلة أساسا في السيولة والربحية وراس المال العامل بالإضافة الى جودة الأرباح.

-ان صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كان موجبا خلال ثلاث سنوات مما يعكس قدرة المؤسسة وكفاءتها في تحقيق سياسة الائتمان وضمان استمرارية نشاطها.

-ينصح المؤسسة باستثمار وتمويل أموالها في الاستثمارات تحقق فائدة وذاك لتجنب الاخطار السيولة.

الخاتمة

قد شمل موضوع هذا البحث إدارة التدفقات النقدية وذلك لما له من أهمية على التوزان المالي والقرارات المالية المتعلقة به ، حيث ان كل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة والمتعلقة بكل جوانب نشاطها ينعكس أثرها مباشرة على الخزينة ، هذه الأخيرة تعتبر صورة تترجم فيها كل التدفقات النقدية التي تقوم بها المؤسسة وتعتبر إدارة الخزينة انشغال دائم لمسيري المؤسسة ، ان تسيير الجيد للخزينة لا يمكن فقط في عمليات الانفاق والتحصيل ، بل يتعدى ذلك ، ويتحقق التسيير الفعال والجيد للخزينة من خلال التسيير الأمثل للموارد المالية المتاحة للمؤسسة الذي يصبح مجموعة من القرارات والإجراءات التي تحقق التوزان المالي للمؤسسة .

اختبار الفرضيات:

فالفرضية الأولى: اثبات صحة الفرضية الأولى والتي نصت على ان قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات ذات خصائص نوعية تساعد في تقييم السيولة وربحية المؤسسة، وهذا بناء على المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية التي تشتمل على معلومات مالية تساعد المستثمر على قياس قدرة المشروع على تحقيق الربح في المستقبل وتحقيق السيولة اللازمة للوفاء بجميع الالتزامات النقدية.

اما الفرضية الثانية: فان القرار هو عملية أساسية في الإدارة حيث يقوم المدير بتحديد بديل الأفضل والأمثل من بين البدائل المتاحة.

اما بالنسبة للفرضية الثالثة: فان قائمة التدفقات النقدية تساهم بالاعتماد على مؤشرات مالية في تحسين اتخاذ قرارات مالية في شركة سونلغاز.

-نتائج الدارسة نظرية:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

_ يعتبر التحليل المالي استراتيجية أساسية للاستثمار نظر لاعتماده على اهم القوائم المالية

_ توجد عدة أساليب للتحليل المالي من أهمها نسب المالية ومؤشرات التوزان المالي.

_ يتم تبويب قائمة تدفقات النقدية الى ثلاثة أنشطة (نشاط تشغيلي، نشاط تمويلي ونشاط استثماري).

_ هناك طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهما الطريقة المباشرة وطريقة غير مباشرة وتعطي كلا طريقتين نفس النتائج المتحصل عليها.

_ إدارة التدفقات النقدية هي تسير ومراقبة كل التدفقات المؤسسة.

_ تعتبر الخزينة وحسن تسير يدعم القرارات الصحيحة.

-نتائج دراسة تطبيقية:

_صافي التدفقات للأنشطة التشغيلية موجبة للسنوات ثلاث (2019.2021)

_صافي التدفقات للأنشطة الاستثمارية سالبة للسنوات ثلاث (2019.2021)

_صافي التدفقات للأنشطة التمويلية سالبة للسنوات ثلاث (2019.2021)

_ كما أن مؤسسة لم تقم بأي عملية الاقتراض من طرف مؤسسة أخرى للتمويل ها.

-التوصيات:

من خلال ما تقدم من نتائج يمكن خروج بالتوصيات التالية:

_ الحرص على متابعة ووضع مخطط الخزينة اليومية وشهرية بدلا من اكتفاء السنوي.

_ ضرورة الاستثمار فوائض الأموال لتفادي الوقوع في تكاليف الاحتفاظ بالنقدية.

_ وضع التنبؤات خاصة بالمقبوضات والمدفوعات وفقا للتاريخ والقيمة تكون مدروسة بشكل جيد وبطرق رياضية حديثة وذلك لاتخاذ قرارات استراتيجية متعلقة بقرار مالي.

-أفاق البحث:

من خلال هذا البحث وبعد معالجة إشكالية دور إدارة تدفقات نقدية في تحسين اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية، اتضح لنا في الأخير مجموعة من المواضيع المرتبطة بالجانب يمكن ان تكون مشاريع لبحوث مستقبلية منها:

_ أثر مخاطر السيولة على مؤسسة الاقتصادية.

_ دور قائمة التدفقات نقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

_ دور قائمة تدفقات نقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1_ أحمد خطيب وعادل معايعة، الإدارة الحديثة، نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة، عالم الكتب الحديث، 2009.

2__ الخيالي وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2004.

3_ الفضل مؤيد، تقييم إدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، الطبعة 01، دار الوراق، عمان 2009.

4_ باديس، بن يحي وبخلوه، الأمثلة في تسير الخزينة، المؤسسة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

5_ حسن علي مشرفي، نظرية القرارات الإدارية مدخل نظري وكمي، دار زهراء للنشر والتوزيع عمان، الأردن وعمي دار زهرات للنشر والتوزيع، 1997.

6_ دريد كامل، أل شيب، مقدم في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسر للنشر والتوزيع الأردن ،2006.

7_ دونالد كيسو اجير؛ وحانت المحاسبية المتوسطة، الجزء الثاني، ترجمة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، طبعة الثانية، 1999،

8_ رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسة، الطبعة الأولى، الخيارية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

9_ رضوان حلوة، حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل، للنشر، عمان 2003.

10_ سعد حمية العاني الادارة المالية والأسس العلمية والتطبيقية الطبعة الأولى 2 –مايز سليم حداد والإدارة المالية، الطبعة الثانية دار الحامة للنشر والتوزيع الأردن دار وائل للنشر والتوزيع، 2010.

11_ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

12_ عبد الوهاب، يوسف أحمد ن التمويل والإدارة المؤسسات المالية، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2008.

13_ عدنان تايه ألنعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي –اتجاهات معاصرة –الطبعة العربية، دار اليازوري

14_ عدنان عواد الشويكة، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، دار اليازوري، الأردن، 2011.

15_ عصران جلال عصران، الاستثمار والتمويل واستراتيجية تسعير الأوراق المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012.

16_ فايز سليم حداد الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2009.

17_ مؤيد الفضل، المنهج المثلي، الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010

18_ مؤيد راضي حنفر وعشان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

19_ محمد حافظ حجازي، دعم القرارات المالية في المنظمات، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية ،2006.

20_ محمد سمير الصبان، رجب السيد راشد، المحاسبة المتوسطة أسس القياس والافصاح المحاسبي، دار الجامعية الإسكندرية، 1998

21_ محمد صالح، الحناوي، جلال إبراهيم العيد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات الدار الجامعية، مصر،2010.

22_ محمد الصيرفي: القرار نظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2008

23_ محمد عبد السلام، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2017.

24_ محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط المالي، مكتبة عين شمس، مصر 1995

25_ محمد عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة السابعة، العيكاني للنشر ،الرياض، السعودية ، 2015.

26_ –محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

27_ محمد قاسم خصاونة : اساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، الأردن ،2008.

28_ محمد منير، شاكر، إسماعيل، نور، عبد الناصر التحليل المالي مدخل الصناعة القرارات الأردن، عمان دار وائل للنشر والتحليل والتوزيع ،2008

29_ محمود عزت اللحام وآخرون الادارة المالية المعاصرة دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن 2013.

30_ مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية" : الطبعة الثانية، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع ،2006

31_ مطر موسى السيوطي موسى، إطار النظري للممارسة المهنية المحاسبية في مجالات : القياس والعرض والافصاح، بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2008.

32_ منعم زمر ير الموسمي، اتخاذ القرارات الإدارية، دار اليازوري العلمية، عمان، 1998

33_ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

34_ نور عبد الناصر التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الأردن : عمان، دائرة المكتبة الوطنية 2000م.

ثانيا: مجالات والدوريات:

35_ خميسي قايدي ، أمينة بن خزنا حي ،"قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية (دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC) الفترة 2008-2012" ،مجلة الابتكار والتسويق ، المجلد 3، العدد 3، جامعة حيلاي اليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر ، جانفي 2016.

36_ مزاقة صالح وبوهرين فتيحة، المعيار المحاسبي الدولي رقم(07) قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، قسنطينة، العدد 6، 2010

37_ نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام الكشف التدفق النقدي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 36، 2013.

ثالثا: الاطروحات والمذكرات

38_ احمد فؤاد الصيد، التخطيط المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، وكالة ورقلة لفترة 2014 -2016، مذكرة لنيل شهادة _ ماستر أكاديمي، ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجاري تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، سنة 2016 / 2017.

39_ حميداتو محمد وآخرون، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية _دراسة حالة مؤسسة التاج الذهبي، مذكرة ماستر في المحاسبة، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر ،2019_2020.

40_ رجال السعدي وآخرون، معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة، دراسة حالة بالمؤسسة الجزائرية لإنتاج مواد البناء، أم البواقي، سنة 2020-2021.

41_ سيد علي، معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة، دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز، وحدة إنتاج الكهرباء بأدرار، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016-2017.

42_ شابوني مليكة، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالمدية (2014-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة في علوم تسيير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، السنة الجامعية 2017-2018.

43_ طواهرية توفيق : أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية للخزينة، في ظل المعايير المحاسبية الدولية –دراسة حالة : وحدة نفطال تبسة ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2016.

44_ عبد الباقي المقدم، التدقيق الداخلي ودوره كأداة فعالة في تحسين اتخاذ القرار _دارسة حالة مطاحن الواحات _تفرت _مذكرة ماستر في تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ،2015_2016.

45_ عمان مداني بن بالغيث أهمية إصلاح التعليم المحاسبي للمؤسسات أعمال التوجيه الدولية، أطروحة دكتوراه، غير المنشورة، جامعة الجزائر، 2004.

46_ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية / جامعة منتوري قسنطينة، 2011, 2012،.

47_ ماجدة ميسور، أثر قائمة التدفقات الخزينة على قرارات الاستثمارية – دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة –مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مراقبة التسيير جامعة المسيلة 2014–2015.

48_ مراد قاسم، عيد سليمان، التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن (2003).

رابعا الملتقيات، والجمعيات:

49_ جمعية المجمع العربي للمحاسبية القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية : المتضمنة المعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات : 2008، ص 988–989.

50_ مليكة زعيب، الياس وبجعادة، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة أسس صناعة القرار التمويلي بالمؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2009.

خامسا: المراجع بالفرنسية

Brunot colMAN ; Tet autres comptabilite financière, & normeşişli Fr. Pearson education, Paris Frances2008p45.

odile Barbe-Dandon, Laurent Didelot, matriser les IFRS, 3ed, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2007, p 586.

الملاحق

CENTRE DD MEDEA

DATE 20/03/2022 15.07.05

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 421 910,41	2 947 940,27	1 473 970,14	2 947 940,27
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		77 634 388,00	51 178 469,08	26 455 918,92	27 959 924,40
Constructions (Batiments et ouvrages		608 202 863,54	181 880 624,94	426 322 238,60	418 309 609,33
Installations techniques, matériel et outillage		28 421 620 977,48	15 312 693 267,68	13 108 927 709,80	12 987 327 539,86
Autres immobilisations corporelles		2 493 388 862,67	1 190 397 599,48	1 302 991 263,19	1 211 716 521,42
Immobilisations en cours		3 212 271 502,64		3 212 271 502,64	1 639 608 986,32
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		34 827 574 603,32	16 739 097 901,45	18 088 476 701,87	16 297 904 620,18
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		648 665,84		648 665,84	73 924 408,56
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 523 986 873,85	267 777 253,75	4 256 209 620,10	4 102 991 188,24
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		49 431 062,77	11 798 327,05	37 632 735,72	18 782 411,28
Impôts		170 671 584,61		170 671 584,61	130 900 226,43
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		86 654 728,39	699 359,63	85 955 368,76	137 186 895,66
TOTAL ACTIF COURANT		4 831 392 915,46	280 274 940,43	4 551 117 975,03	4 463 785 130,17
TOTAL GENERAL ACTIF		39 658 967 518,78	17 019 372 841,88	22 639 594 676,90	20 761 689 750,35

الملحق رقم 01 : جانب الأصول لميزانية 2021

dimanche 20 mars

Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2020

CENTRE DD MEDEA **DATE** 29/04/2021 13.46.51

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 421 910,41	1 473 970,14	2 947 940,27	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		77 634 388,00	49 674 463,60	27 959 924,40	27 291 141,85
Constructions (Batiments et ouvrages		587 456 171,54	169 146 562,21	418 309 609,33	415 411 462,94
Installations techniques, matériel et outillage		27 494 311 301,59	14 506 983 761,73	12 987 327 539,86	13 023 471 433,51
Autres immobilisations corporelles		2 307 213 100,14	1 095 496 578,72	1 211 716 521,42	1 194 853 273,34
Immobilisations en cours		1 639 608 986,32		1 639 608 986,32	1 178 611 484,68
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		32 120 679 956,58	15 822 775 336,40	16 297 904 620,18	15 849 672 894,90
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		73 924 408,56		73 924 408,56	977 850,99
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 216 215 335,52	113 224 147,28	4 102 991 188,24	2 611 433 474,25
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		46 134 136,68	27 351 725,40	18 782 411,28	24 389 780,90
Impôts		130 900 226,43		130 900 226,43	46 805 713,59
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		138 322 309,72	1 135 414,06	137 186 895,66	103 696 348,64
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		4 605 496 416,91	141 711 286,74	4 463 785 130,17	2 787 303 168,37
TOTAL GENERAL ACTIF		36 726 176 373,49	15 964 486 623,14	20 761 689 750,35	18 636 976 063,27

الملحق رقم 02 : جانب الأصول لميزانية 2020

jeudi 29 avril 2021 Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — **EXERCICE** 2019

CENTRE DD MEDEA — **DATE** 04/08/2020 13.52.40

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		75 461 600,00	48 170 458,15	27 291 141,85	23 345 018,05
Constructions (Batiments et ouvrages		572 238 896,27	156 827 433,33	415 411 462,94	427 333 345,55
Installations techniques, matériel et outillage		28 763 644 708,13	13 740 173 274,62	13 023 471 433,51	12 643 999 554,00
Autres immobilisations corporelles		2 193 868 637,69	999 015 364,35	1 194 853 273,34	1 165 643 392,88
Immobilisations en cours		1 178 611 484,68		1 178 611 484,68	1 401 445 706,58
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		30 793 859 425,35	14 944 186 530,45	15 849 672 894,90	15 671 801 115,64
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 805 851 672,41	194 428 198,16	2 611 433 474,25	2 682 873 285,31
Stocks et encours		977 850,99		977 850,99	1 834 100,99
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		31 765 146,56	7 375 365,66	24 389 780,90	21 628 977,48
Impôts		46 805 713,59		46 805 713,59	83 429 385,75
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		104 771 186,66	1 074 838,02	103 696 348,64	112 558 458,45
TOTAL ACTIF COURANT		2 990 181 570,21	202 878 401,84	2 787 303 168,37	2 882 424 187,98
TOTAL GENERAL ACTIF		33 784 040 995,56	15 147 064 932,29	18 636 976 063,27	18 554 225 283,62

الملحق رقم 03 : جانب الأصول لميزانية 2019

mardi 04 août 2020 — Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

CENTRE DD MEDEA

EXERCICE 2021

DATE 30/03/2022 11.10.24

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Provisoire

	note	2021	2020
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 176 677 405,78	2 341 406 363,27
Autres encaissements		148 372 573,28	60 676 325,99
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		1 143 975 579,86	744 540 906,09
Autres décaissements		138 535 509,89	100 786 156,06
Intérêts et autres frais financiers payés		985 235,87	20 914 994,81
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		90 729 068,50	112 283 206,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		1 950 824 584,94	1 423 557 426,30
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		1 950 824 584,94	1 423 557 426,30
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 945 491 660,38	1 509 443 309,42
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 945 491 660,38	- 1 509 443 309,42
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
Inter-unité encaissements		4 911 691 484,04	2 496 253 556,51
Inter-unité décaissements		8 393 051 948,03	5 082 189 310,97
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 3 481 360 463,99	- 2 585 935 754,46
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 3 476 027 539,43	- 2 671 821 637,58
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		138 322 309,72	104 771 186,66
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		86 654 728,39	138 322 309,72
Variation de trésorerie de la période		- 51 667 581,33	33 551 123,06

الملحق رقم 04 : جدول الأنشطة الثلاث 2021

mercredi 30 mars

Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2020

CENTRE DD MEDEA **DATE** 29/04/2021 13.58.19

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) Provisoire

	note	2020	2019
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		2 341 406 363,27	5 918 147 567,11
Autres encaissements		60 676 325,99	12 132 138,72
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		744 540 906,09	750 507 145,52
Autres décaissements		100 786 156,06	14 880 390,36
Intérêts et autres frais financiers payés		20 914 994,81	491 676,05
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		112 283 206,00	106 831 563,01
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		1 423 557 426,30	5 057 568 930,89
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		1 423 557 426,30	5 057 568 930,89
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 509 443 309,42	1 030 227 083,44
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 509 443 309,42	- 1 030 227 083,44
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		2 496 253 556,51	1 903 840 014,08
inter-unité décaissements		5 082 189 310,97	5 940 056 574,96
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 2 585 935 754,46	- 4 036 216 560,88
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 2 671 821 637,58	- 8 874 713,43
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		104 771 186,66	113 645 900,09
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		138 322 309,72	104 771 186,66
Variation de trésorerie de la période		33 551 123,06	- 8 874 713,43

الملحق رقم 05: جدول الأنشطة الثلاث 2020

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE DD MEDEA

DATE 04/08/2020 13.59.53

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2019	2018
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		5 918 147 567,11	6 203 305 858,97
Autres encaissements		12 132 138,72	18 479 401,36
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		750 507 145,52	688 973 403,89
Autres décaissements		14 880 390,36	29 576 420,18
Intérêts et autres frais financiers payés		491 676,05	608 676,54
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		106 831 563,01	98 598 015,50
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		5 057 568 930,89	5 404 028 744,22
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		5 057 568 930,89	5 404 028 744,22
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 030 227 083,44	1 834 337 029,68
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 030 227 083,44	- 1 834 337 029,68
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	149 598,08
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	149 598,08
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
Inter-unité encaissements		1 903 840 014,08	2 678 766 422,54
Inter-unité décaissements		5 940 056 574,96	6 344 845 895,80
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 4 036 216 560,88	- 3 666 079 473,26
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	104 984,10
Variation de trésorerie de la période		- 8 874 713,43	- 96 282 774,62
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		113 645 900,09	209 928 674,71
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		104 771 186,66	113 645 900,09
Variation de trésorerie de la période		- 8 874 713,43	- 96 282 774,62

الملحق رقم 06: جدول الأنشطة الثلاث 2019

mardi 04 août 2020

Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA **DATE** 20/03/2022 15.12.11

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		5 521 408 863,16	4 915 011 179,63
Production immobilisée		0,00	364 798,29
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		2 798 722 460,82	2 094 095 430,66
Achats consommés		- 71 861 126,09	- 41 379 795,02
Services extérieures et autres consommations		- 370 382 076,98	- 421 738 698,61
II - Consommation de l'exercice		- 1 342 135 153,89	- 1 236 966 277,60
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 456 587 306,93	857 129 153,06
Charges de personnel		- 1 494 368 672,67	- 1 297 933 773,71
Impôts, taxes et versements assimilés		- 102 347 753,06	- 98 907 541,52
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 140 129 118,80	- 539 712 162,17
Autres produits opérationnels		225 987 914,61	216 611 598,28
Autres charges opérationnelles		- 25 911 884,38	- 20 693 336,60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 477 109 876,32	- 1 127 100 321,71
Reprise sur pertes de valeur et provisions		24 877 983,67	227 433 133,96
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
Charges financières		0,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 142 698 156,58	5 593 747 890,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 534 983 137,80	- 6 837 208 978,47
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24

الملحق رقم 07 : جدول حساب النتائج 2021

dimanche 20 mars Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

CENTRE DD MEDEA

EXERCICE 2020

DATE 29/04/2021 13.52.44

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2020	2019
Ventes et produits annexes		4 915 011 179,63	4 909 295 145,57
Prestations fournies production energie et matériel		234 327 180,07	0,00
Production immobilisée		364 798,29	3 988 328,64
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 055 607 727,33	- 3 097 643 437,13
I - Production de l'exercice		2 094 095 430,66	1 815 640 037,08
Achats consommés		- 41 379 795,02	- 82 436 323,03
Services extérieures et autres consommations		- 421 738 698,81	- 389 672 566,72
Prestations reçues services		- 773 847 783,97	- 919 653 360,97
II - Consommation de l'exercice		- 1 236 966 277,60	- 1 391 762 250,72
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		857 129 153,06	423 877 786,36
Charges de personnel		- 1 297 933 773,71	- 1 161 074 364,78
Impôts, taxes et versements assimilés		- 98 907 541,52	- 92 248 457,43
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 539 712 162,17	- 829 445 035,85
Autres produits opérationnels		216 611 598,28	193 798 862,09
Autres charges opérationnelles		- 20 693 336,60	- 8 268 953,29
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 127 100 321,71	- 1 058 455 822,17
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		227 433 133,96	213 064 559,98
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 243 461 088,24	- 1 489 306 389,24
Charges financières		0,00	- 176 697,39
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	- 176 697,39
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 243 461 088,24	- 1 489 483 086,63
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 593 747 890,23	5 320 146 896,28
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 837 208 978,47	- 6 809 629 982,91
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 243 461 088,24	- 1 489 483 086,63
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 243 461 088,24	- 1 489 483 086,63

الملحق رقم 08 : جدول حساب النتائج 2020

jeudi 29 avril 2021

Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

CENTRE DD MEDEA

EXERCICE 2019

DATE 04/08/2020 13.54.16

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		4 909 295 145,57	4 997 104 574,49
Production immobilisée		3 988 328,64	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		1 815 640 037,08	2 145 798 607,36
Achats consommés		- 82 436 323,03	- 62 671 652,77
Services extérieures et autres consommations		- 389 672 566,72	- 364 605 221,13
II - Consommation de l'exercice		- 1 391 762 250,72	- 1 299 812 684,81
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		423 877 786,36	845 985 922,55
Charges de personnel		- 1 161 074 364,78	- 941 875 481,88
Impôts, taxes et versements assimilés		- 92 248 457,43	- 95 107 502,31
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 829 445 035,85	- 190 997 061,64
Autres produits opérationnels		193 798 862,09	169 738 070,32
Autres charges opérationnelles		- 8 268 953,29	- 618 716,43
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 058 455 822,17	- 1 050 655 839,35
Reprise sur pertes de valeur et provisions		213 064 559,98	66 784 472,97
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 489 306 389,24	- 1 005 749 074,13
Charges financières		- 176 697,39	- 455 996,73
VI - RESULTAT FINANCIER		- 176 697,39	- 455 996,73
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 320 146 896,28	5 233 627 117,78
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 809 629 982,91	- 6 239 832 188,64
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86

الملحق رقم 09 : جدول حساب النتائج 2019

mardi 04 août 2020

Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

CENTRE DD MEDEA

EXERCICE 2021

DATE 20/03/2022 15.11.45

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		- 1 392 284 981,22	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 10 201 486,06	- 10 201 486,06
compte de liaison**		15 065 928 635,74	13 299 619 139,93
TOTAL CAPITAUX PROPRES		14 272 621 070,56	13 898 596 555,97
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		108 133 755,58	96 466 801,17
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 619 798 342,99	4 148 385 249,36
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 727 932 098,57	4 244 852 050,53
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 496 295 851,89	615 394 542,56
Impôts		272 340 582,28	154 917 659,33
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 870 405 073,60	1 847 928 941,94
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 639 041 507,77	2 618 241 143,85
TOTAL GENERAL PASSIF		22 639 594 676,90	20 761 689 750,35

الملحق رقم 10 : جدول ميزانية الخصوم 2021

dimanche 20 mars

Page 1 of 1

قائمة الملاحق

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

CENTRE DD MEDEA

EXERCICE 2020

DATE 29/04/2021 13.47.05

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		- 1 243 461 088,24	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 10 201 486,06	- 10 201 486,06
compte de liaison**		14 543 080 228,17	11 487 292 354,69
TOTAL CAPITAUX PROPRES		13 898 596 555,97	12 086 269 770,73
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		96 466 801,17	98 725 220,81
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 148 385 249,36	4 017 835 667,44
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 244 852 050,53	4 116 560 888,25
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		615 394 542,58	775 309 444,31
Impôts		154 917 659,33	55 538 967,81
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 847 928 941,94	1 603 296 992,17
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 618 241 143,86	2 434 145 404,29
TOTAL GENERAL PASSIF		20 761 689 750,36	18 636 976 063,27

الملحق رقم 11 : جدول ميزانية الخصوم 2020

jeudi 29 avril 2021

Page 1 of 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

CENTRE DD MEDEA

EXERCICE 2019

DATE 04/08/2020 13.52.42

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 10 201 486,06	0,00
compte de liaison**		11 487 292 354,69	11 207 980 443,33
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 086 269 770,73	11 817 159 345,43
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		98 725 220,81	92 300 488,76
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 017 835 667,44	3 825 382 556,07
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 116 560 888,25	3 917 683 044,83
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		775 309 444,31	575 542 771,46
Impôts		55 538 967,81	52 558 873,82
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 603 296 992,17	2 191 281 248,08
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 434 145 404,29	2 819 382 893,36
TOTAL GENERAL PASSIF		18 636 976 063,27	18 554 225 283,62

الملحق رقم 12 : جدول ميزانية الخصوم 2019

mardi 04 août 2020

Page 1 of 1